مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 134) 2025, pp. 228-254

سد الجزرة التركي وأثره على الوارد المائي في نهر دجلة في العراق

أ.م.د. وسام علي كيطان
وزارة التربية / المديرية العامة لتربية في محافظة ديالى
awisam780@gmail.com
07700112670

مستخلص البحث:
يتناول هذا البحث سد الجزرة الذي تخطط تركيا لتشييده على نهر دجلة على بعد(40)كم شمال الحدود العراقية – التركية ، وما يتركه من اثار خطيرة وكبيرة على الثروات المائية والبشرية والبيئية والاقتصادية ، عند اكتمال السد سوف ينخفض الوارد المائي في نهر دجلة حوالي(9.7)مليار م^3/سنة ، في حين ان الوضع الطبيعي المائي قبل بناء السد يبلغ حوالي(20.93)مليار م^3/سنة ، ويمثل هذا الانخفاض نسبة تقدر بحوالي 50% من نسبة المياه المتدفقة فيه حالياً فضلاً عن تردي نوعية المياه عن وضعها الاعتيادي السابق ، وحرمان حوالي(696)الف هكتار من الاراضي الزراعية في العراق من مياه الري وتحولها الى اراض غير صالحة للزراعة وبالتالي زيادة مساحات الاراضي المتصحرة في العراق . ان هدف تركيا من انشاء السد هو من اجل تعزيز اجندتها الاقليمية من خلال متابعة خططها الاستراتيجية التنموية لتكوين(قوة مائية عظمى)على المستوى الاقليمي يمكن ان يمنحها السيطرة على مياه نهر دجلة ، وهو ما يثير اشكاليات سياسية وامنية وبيئية واقتصادية وديموغرافية عديدة تحمل في طياتها تبعات سلبية على العراق المهددة بفقدان ثلث اراضيه الزراعية وانخفاض ثروته الحيوانية وتعرضه لموجة نزوح واسعة ، التي تعزز تلك التداعيات والاثار جملة من العوامل السياسية والطبيعية التي تفاقم ازمة مياه نهر دجلة في البلاد.

الكلمات المفتاحية : سد، الجزرة، التركي.

المقدمة:-

تعد قضية المياه في نهري دجلة والفرات اليوم من اعقد القضايا التي بدأت تظهر بقوة على الساحة الاقليمية في الربع الاول من القرن الحادي والعشرين الحالي ، وقد بدأت تثير وتؤجج العديد من المشاكل في منطقة الشرق الاوسط وخصوصاً العراق ، ذلك فالمياه اليوم تمثل اكبر خطر على مستوى العالم وقد تسبب في حدوث نزاعات في المنطقة والتي هي اصلاً تعد من المناطق الخطرة والمعقدة سياسياً واقتصادياً ، وان اي حروب تحدث بشأن المياه في المنطقة سيؤدي حتماً الى عدم استقرار المنطقة ، وهذا يعني ان المياه مستقبلاً ستكون افضل اقتصادياً من النفط ، وهذه ما حذر عليه العديد من الباحثين والدراسات العالمية والمحلية بان المياه ستكون مصدراً للنزاعات في الشرق الاوسط وخصوصاً العراق . ومن خلال دراستنا وتحليلنا للمعطيات على الارض نرى انه فعلا بدأت المياه تصبح سلعة اقتصادية وهو ما سعت له دول الغرب وجميع منظماتها الدولية وفي مقدمتها البنك الدولي ، لذلك اصبحت تركيا اليوم تستخدم المياه في نهر دجلة كسلاح سياسي وورقة ابتزاز ضد العراق من اجل الحصول على امتيازات ومصالح سياسية واقتصادية ـ وان عدم وضع حلول وحسم وتأجيل لمشكلة المياه الحاصلة بين العراق وتركيا قد يؤدي الى اندلاع حروب في المستقبل في ظل استمرار تركيا في بناء السدود على نهر دجلة واخرها سد الجزرة والذي سوف يترك اثاراجسيمة على القطاع الزراعي والبيئي والصحي ومحطات توليد الطاقة الكهربائية في العراق.

الاطار النظري:-

اولاً: مشكلة البحث :ـ ما هو تأثير سد الجزرة التركي على الوارد المائي لنهر دجلة في العراق؟

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 134) 2025, pp. 228-254

ثانياً: فرضية البحث :- لسد الجزرة أثار سلبية مستقبلية على الوارد المائي لنهر دجلة في العراق كونه يعمل على تقليل كمية المياه الواردة في نهر دجلة الذي يجري من شمال العراق الى جنوبه والذي يعتمد على عليه السكان بشكل رئيسي في مختلف المجالات مثل الزراعة والصناعة والاحتياجات المنزلية وتوليد الطاقة الكهربائية.

ثالثاً: حدود البحث :- لكل بحث عملي حدود مكانية واخرى وزمانية ، الحدود المكانية تشمل موقع وانشاء سد الجزرة على نهر دجلة في شمال مدينة الجزيرة التركية في ولاية شرناخ الكردية ، والذي يقع فلكياً بين دائرتي عرض(57.5 – 41.5) شمالاً وخطي طول(19.37 – 56.6)شرقاً ، خريطة (1) اما الحدود الزمانية يمكن تحديدها منذ عام 2013 ولكن تم تأجيل المشروع بسبب انجاز وتمويل سد أليسو الامر الذي ادى الى تعليق المشروع ، ليعرض من جديد على الحكومة التركية وتحديداً في عام 2019 حتى وقتنا الحاضر.

رابعاً: منهجية البحث:- يعتمد البحث على المنهج التحليلي في تحليل اسباب قيام تركيا في بناء سد الجزرة على نهر دجلة الذي يعد الشريان الحيوي للعراق ، فضلاً عن المنهج التاريخي الذي يوضح فيه تجاهل وتجاوز الجانب التركي جميع المعاهدات والاتفاقيات المبرمة مع الجانب العراقي والسوري، فعمد الى بناء مجموعة من السدود ، كان أخرها مخطط سد الجزرة دون التشاور مع العراق مما أثر على منسوب المياه ونوعيتها في نهر دجلة.

خامساً: هدف البحث :- يهدف البحث الى التعرف على طبيعة ومضمون واهداف واستراتيجية تركيا المائية في بناء سد الجزرة والسياسة التي تنتهجها في هذا المجال وما يسببه من اثار وانعكاسات سلبية مستقبلية على العراق من جراء عملية بناء هذا السد .

سادساً: اهمية البحث:- تبرز اهمية البحث من خلال عرض وتحليل موقع السد وطاقته التخزينية بالارقام ومدة امتلاء بحيرة السد وما قد يسببه من اثار سلبية على كمية المياه في نهر دجلة داخل الاراضي العراقية.

خريطة (1) الموقع الجغرافي لسد الجزرة

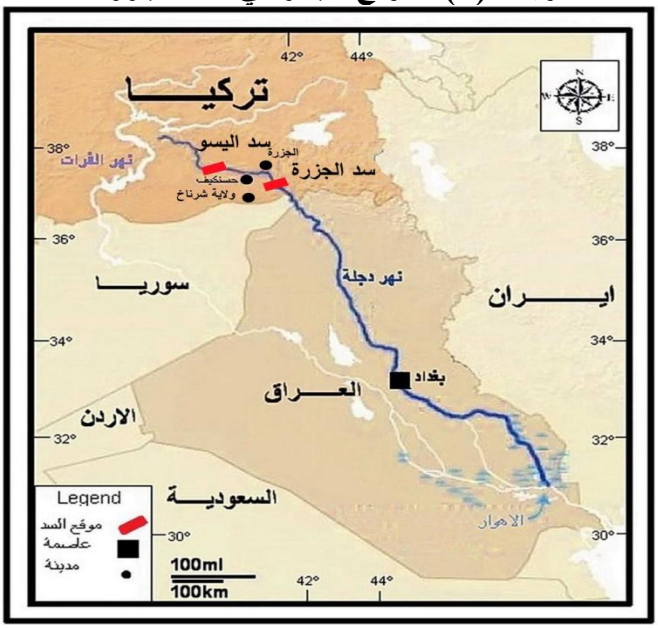

المصدر / من عمل الباحث باستخدام برنامج Arc Gis 9.3، بالاعتماد على اطلس العالم السياسي.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 134) 2025, pp. 228-254

المبحث الاول
الموقع الجغرافي لسد الجزرة والاهداف الاستراتيجية من انشائه

اولا: الموقع الجغرافي للسد :-

يقع سد الجزرة على نهر دجلة داخل الاراضي التركية في ولاية شرناخ الكردية تحديداً جنوب سد اليسو بمسافة تصل الى حوالي(35)كم ، و(4)كم شمال مدينة الجزرة قرب الحدود التركية – السورية والذي يبعد حوالي (35)كم عن الحدود العراقية ، وهو اخر سد ضمن المخططات والمشاريع التركية في منطقة جنوب شرق الاناضول(GAP*) والتي ضمت اثنان وعشرون سداً تم بنائها على نهر دجلة اخرها سد الجزرة الذي تنوي تركيا بناءه والذي يعد من السدود الاروائية ، ويقدر ارتفاع السد(46م)وبسعة خزنية تصل الى(330)مليون/م^3 من المياه، وبمساحة بحيرة تقدر بحوالي (300)كم^2 ، والذي سيكون ثاني اكبر محطة للطاقة الكهرومائية يتم انشائه على نهر دجلة بعد سد ومحطة اليسو ، حيث يولد السد طاقة مركبة تبلغ (240) ميكاواط كهربائية/يوم وسعة توليد كهرباء سنوياً تبلغ مليار و208 مليون ميكاواط/ساعة[1]. لذلك يعد سد الجزرة مكمل لسد اليسو والذي تم الانتهاء من انجازه والذي اطلق على السدين المذكورين اعلاه بـ"المنظومة المائية الخانقة للعراق"، ويعمل هذا المشروع على انتاج الطاقة الكهربائية وارواء الاراضي الزراعية البالغة مساحتها حوالي(121000)هكتار، فضلاً عن ذلك تحويل قسم كبير من الاراضي الديمية البالغة (500)الف دونم الى اراض اروائية ، وبذلك سوف يتم تحويل جميع المياه الى اراضي هذا المشروع قبل عبورها الحدود الدولية التركية – العراقية مما يؤدي الى انعكاسات خطيرة على البيئة العراقية وحرمان الكثير من السكان الساكنين على ضفاف نهر دجلة من امدادات مياه الشرب ، مما يجعل العراق مستقبلاً دولة مستوردة للمنتوجات الزراعية بكل انواعها واصنافها بعد ان كان احد الدول المصدرة لها.

ثانياً: الاهداف الاستراتيجية التركية من انشاء سد الجزرة :-

ان مخططات تركيا في اقامة المشاريع والسدود الخزنية على كل من نهري دجلة والفرات لاشك ان لها أهدافا عدة منها اهداف قريبة المدى واخرى بعيدة المدى ، ووفقاً لتلك الاهداف والمخططات يرى الباحث ان وراء هذه المشاريع اهداف ذات ابعاد جيوستراتيجية وان تأثرها يمس المجال الحيوي الذي يتحرك به الجانب التركي ويعمل على الهيمنة عليه ضمن اطار اجندة اقليمية ودولية[2]، ويمكن تحليل هذه الاهداف على النحو التالي:-

1- الاهداف السياسية :-

تسعى تركيا من خلال سياستها المائية في بناء السدود وخصوصاً منظومة سد اليسو وسد الجزرة الى تحقيق جملة من الاهداف السياسية تأتي في مقدمتها استخدام ملف وورقة المياه اداة للضغط على الاطراف العربية وخاصة العراق ، وتهديد العرب (العراق ، سوريا) بهذه الورقة التي باتت تثير القلق للدولتين العراق وسوريا[3]. اذ استخدمت تركيا عنصر المياه ورقة ضغط من اجل اثارة العديد من المشكلات الخارجية مع دول الجوار وسعت بكل قوتها الى ربطها في قضية المياه ومن اهم هذه المشكلات التي سعت تركيا في ادخالها وربطها في قضية المياه للمساومة وهي قضية ومشكلة الاكراد ومشكلة معادلة المياه بالنفط ، وان استخدام تركيا لورقة المياه في العلاقات الدولية تمكنت من الحصول على دور بارز ومهم في ترتيبات المنطقة السياسية بطرح مشاريع وسدود تمكنها من المشاركة في رسم الخريطة السياسية تحت ما يسمى (مشاريع السلام) ومحاولة بيع المياه العذبة لدول المنطقة ، فضلاً عن سعيها من خلال سياستها المائية الى المماطلة في التوصل الى حلول واتفاق حول تقسيم نهري دجلة والفرات مع العراق وترك هذه الورقة مفتوحة حتى القرن الحالي من اجل المساومة بها لتحقيق كافة مصالحها وخصوصاً ان كل التوقعات تشير الى ان اهم مشكلات القرن الحالي هي مشكلة المياه في الشرق الاوسط وخاصة العراق.

وتكمن الاهداف السياسية من وراء بناء سد الجزرة هو سعي تركيا الى تعزيز موقعها ومكانتها الاقليمية في منطقة الشرق الاوسط ، وذلك من خلال سيطرتها على اهم اداة اقليمية وهي(المياه)في المنطقة[4] ، لذلك عملت تركيا بتوظيف مشاريعها المائية الى زيادة تغلغلها ونفوذها الاقليمي ومنحها قوة كبيرة في المنطقة ، فضلاً على ان هذه المشروعات والسدود التي تهدف تركيا الى انجازها وتحقيقها تتجاوز الحدود الوطنية التركية ليمتد تأثيرها الاقليمي الى دول الجوار الجغرافي وما يملكه من تأثيرات سياسية على القوى العربية(العراق ، سوريا) الفاعلة في المنطقة ، فضلاً عن ذلك فان هنالك تصور لدى الساسة الاتراك وبان قيام تركيا بتزويد قسم من الدول العربية(الخليجية)منها بالمياه سوف يمكنها من بسط نفوذها وفرض هيمنتها على هذه الدول ، ومن هذا الجانب بدأت تركيا تعمل على توظيف مشروعاتها المائية واخرها سد الجزرة من اجل تعزيز مكانتها الاقليمية في المنطقة ومن ثم تعزيز دورها بوصفها الجسر الذي يربط الشرق بالغرب.[5]

ويتضح لنا مما تقدم ان مشكلة مياه نهري دجلة والفرات بين العراق وتركيا متعلقة باكثر من قضية سياسية مع النظر والاشارة الى ان السياسة المائية التركية لم تعد تحركها اهدافها ومخططاتها الوطنية الضيقة ، وانما امتدت لتشمل مخططات السياسة الامريكية لربط ملف المياه بالمنطقة بملف النفط ومفاوضات التسوية مع الكيان الصهيوني ، وهذا يدل ان احتمالية اثارة وتحريك تلك المشاكل تبدو واردة في المستقبل وبهذه الحالة سوف يهدد الخطر الامن المائي العربي وخصوصاً الجانب العراقي والسوري.

2- الاهداف الداخلية :-

تعد الاهداف الداخلية واحدة من اهم الاهداف التي تسعى تركيا الى تحقيقها وذلك من خلال سياستها المائية في حل مشاكلها الداخلية المستعصية والتي باتت تشكل مصدر قلق واضطراب وعدم الاستقرار الداخلي في السنوات الاخيرة ، وهي بذلك ترى ان مشروع سد الجزرة والمشاريع الاخرى التي رسمت لها ما هي الا وسيلة لحل كل تلك المشاكل والقضاء عليها نهائياً ، وان قيام تركيا بتنفيذ مشروع جنوب شرق الاناضول واخرها سد الجزرة واليسو والذي خصصت له مبالغ كبيرة والذي يشغل كل مناطق تركيا الجنوبية الشرقية التي تشهد منذ وقت طويل اضطرابات ومواجهات مسلحة لاسباب داخلية سببها طبيعة نظرة الاتراك وتعاملهم الفوقي مع القوميات الاخرى مثل الاكراد والارمن وعرب الاسكندرونة[6]، وترى تركيا بان افضل سبل للقضاء على تلك الاضطرابات في المناطق الكردية هي تنمية تلك المناطق (بناء السدود)، الى حد الذي يدفع الكرد بشكل خاص الى التوطن والاستقرار الذي يمكن ان تؤدي بصورة نهائية الى عزوفهم عن اية مطالب انفصالية.

3- الاهداف الامنية والعسكرية :-

تكمن الاهداف الامنية من وراء اقامة تركيا سد الجزرة والسدود والمشاريع الاخرى ما هو الا دليل على سعيها لاحداث تغيرات ديمغرافية في منطقة جنوب شرق الاناضول التي يسكنها غالبية كردية حوالي(12 مليون/نسمة)، وذلك من اجل تحويلها الى منطقة جاذبة للسكان تتوفر فيها كل مستلزمات الحياة وفرص عمل بهدف توطين وتسكين حوالي(6 مليون)تركي، حيث ان منطقة جنوب شرق الاناضول التي يسكنها الغالبية الكردية تشهد منذ سنوات طويلة اضطرابات وعمليات عسكرية وحركات مسلحة بين الاكراد من جهة والجيش التركي من جهة اخرى[7]، افضل الحلول لمواجهة هذه الاضطرابات وحركات التمرد هي تنمية وتطوير هذه المنطقة لذلك عمدت تركيا على ايجاد مغريات ومحفزات الاتراك للقدوم لهذه المنطقة من اجل احداث تغيرات ديمغرافية في التركيبة السكانية لهذه المنطقة وجعل من الاكراد المنطقة اقلية فيها ، لذلك لاحظت الحكومة التركية ان هذا لا يمكن تحقيقه الا عن طريق اقامة مجموعة من المشاريع والسدود المائية الضخمة المتمثلة بمشروع جنوب شرق

الاناضول وكان اخرها سد اليسو وسد الجزرة على نهر دجلة والذي اعتبره حزب العمال الكردستاني(PKK)واحداً من الاهداف العسكرية لمقاومة سياسية القوات التركية.
لذلك تكمن ابرز الاهداف العسكرية والامنية لسياسة تركيا المائية في منطقة جنوب الاناضول والتي تنوي القيام بها على النحوالاتي:-
1- استخدام تركيا مخزونها المائي الواقع خلف سدودها الكبيرة كسلاح عسكري بصورة مباشرة في حالة حدوث نزاع مسلح ضد القوات العراقية وذلك من خلال اطلاق تصاريف عالية تفوق حجم استيعاب احواض الخزن في السدود العراقية[8].
2- قد تؤجج او تثير السدود والمشاريع التركية المقامة على نهر دجلة بالقرب من الحدود العراقية وخاصة(سد الجزرة وسد اليسو)مشكلات امنية فيها ، اذ ستخلق وأقعا زراعياً جديداً قرب الحدود وستكون هناك مدن وقرى وتجمع سكاني مما قد يؤدي او تثير مشكلات امنية بين متمردين حزب العمال الكردستاني والقوات التركية[9].
3- ايجاد حاجز او فاصل طبيعي بين المناطق التي يعيش فيها الاكراد والقواعد الخلفية من متمردي حزب العمال(PKK)المتواجدين في اغلب الوقت في الجانب الاخر من منطقة الحدود الفاصلة بين تركيا والعراق، عن الطريق نقل الاكراد اما بالرضا او بالاجبار بعيدا عن الحدود[10].
ووفقاً لما سبق يمكن القول ان غاية تركيا المرتقبة من مشاريعها المائية قد لا تتحقق بالسهولة التي تتصورها الحكومة التركية ، لذلك فهناك من يعتقد بان مشاريعها وسدودها من الناحية الاستراتيجية شديدة الهشاشة وذلك بسبب التركيبة السكانية للمنطقة التي شيدت وبنيت فيها السدود والمشاريع ، لذلك من الناحية الجغرافية معرضة للتخريب ـ لذا فان ما يضمن نجاح جميع اهداف تركيا هو سعيها لاقناع العراق من خلال عقد اتفاقيات حقوقية وسياسية واقتصادية تعاونية مشتركة بين البلدين.

4- الاهداف الاقتصادية :-

تكمن الاهداف الاقتصادية التركية من جراء سياستها المائية في منطقة جنوب شرق الاناضول هي من اجل احداث تنمية لهذه المنطقة والعمل على استغلال الموارد المائية المتوفرة في تلك المنطقة على حساب كل من العراق وسوريا المشتركة معها في هذا الوارد المائي الحيوي ، اذ تسعى تركيا وبكل ثقلها منذ زمن بعيد الى تحقيق عملية الاكتفاء الذاتي من المواد الغذائية لذلك فهي تحلم ان تكون سلة الغذاء في منطقة الشرق الاوسط مما يضعها من بين الدول العشر الكبار المنتجة للغذاء على مستوى العالم[11]وذلك من خلال ما تؤمنه هذه المشاريع من زيادة المساحة المزروعة في كل من حوض نهر الفرات من نحو(3.5)مليون دونم الى نحو(6.05)مليون دونم ، وهذا يعني تستحوذ على(24.2)مليار $م^3$ من مياه نهر الفرات ، اما حوض نهر دجلة فتسعى الى زيادة من(80)الف دونم الى(2.318)مليون دونم الذي يحتاج كمية من المياه من اجل ارواءها حوالي(9.312)مليار $م^3$ مما ينعكس سلباً على مستقبل الوارد المائي السنوي للنهرين[12].وتسعى ايضاً الى التصدير حيث تولي اهتماما كبيراً في القطاع الزراعي الذي يعد الركيزة الاساسية في سياستها الاقتصادية مع ان الزراعة في تركيا تعد الحرفة الرئيسية لذلك وصلت نسبة العاملين في القطاع الزراعي الى حوالي (41%)من مجموع العاملين بمختلف القطاعات لذا عملت تركيا على تنمية الزراعة في منطقة الكاب من خلال زيادة المساحة المروية في حوض نهر دجلة من(0.28)الف دونم الى حوالي (2.23)مليون دونم بحلول عام 2024 بعد استكمال كل مشروعاتها المائية[13]، واخرها سد اليسو وسد الجزرة المزمع انجازه خلال السنوات القادمة ، حيث شغلت مساحة الاراضي الزراعية حوالي(30%)من المساحة الكلية ويشكل الدخل الزراعي نسبة حوالي(72%)من الدخل الوطني ونسبة(93%)من صادرات تركيا الزراعية ويحتل القمح المرتبة الاولى بين المحاصيل التي يتم انتاجها فضلاً عن ذلك يشغل حوالي (53%)من نسبة المساحة المزروعة حيث شهدت السنوات الاخير زيادة كبيرة في انتاج القمح في تركيا واصبحت

دولة مصدرة له بعد ان كانت مستوردة ، فضلاً عن ازدهار زراعة القطن عندما وصلت نسبة مساحة الاراضي الخاصة بزراعته الى حوالي اكثر من(2.5)مليون دونم[14].

يتضح من ذلك ان القطاع الزراعي في تركيا يعد احد جوانب قوة الدولة بالنسبة اليها، خصوصاً وانه يقوم على ركائز اقتصادية واضحة المعالم ومضمونه بشكل اكبر مما هو عليه في دول الجوار الجغرافي المتشاطئة ، فضلاً عن دول المنطقة وذلك نتيجة توفر الموارد المائية الكافية لضمان انتاج زراعي مزدهر حيث يرسم هذا النشاط الزراعي بين طياته مقومات ومقدرات العلاقة الجيوبوليتيكية مع دول المنطقة خصوصاً بعد سيناريو التغيرات الاقليمية التي حدثت فيها وبعد انهيار وتفكك الاتحاد السوفيتي في سنة 1990 ، لذلك لاحظت تركيا تلك التغيرات بانها الفرصة المناسبة لها لتوسع من دائرة علاقاتها الاقتصادية مع دول الشرق الاوسط والجمهوريات التي انفصلت عن الاتحاد السوفيتي ، حيث اكد وزير الزراعة التركي ان الهدف الاساسي الاول من انشاء مشروع الكاب هو تحويل المنطقة من منطقة جرداء الى منطقة تصديرية تعمل على انتاج وتجهيز السكان بالمواد الغذائية والمنتجات الزراعية ، اضافة الى توسيع قواعد التعاون الاقتصادي مع الكيان الصهيوني حليفها الاستراتيجي من اجل انشاء محوراستراتيجي مهم لتحقيق مصالحهما في المنطقة[15].

وتسعى تركيا من خلال مخططاتها المائية كهدف اقتصادي رئيسي لتوليد الطاقة الكهربائية من خلال انشاء(17)محطة كهربائية على نهري دجلة والفرات ، اذ يعد توليد الطاقة الكهربائية ذو اهمية واولوية بالغة ، وخصوصاً بعد تراجع انتاج النفط كمورد للطاقة في تركيا من(3.5)مليون طن سنوياً الى حوالي (2.5)مليون طن سنوياً ، وبعد ان يكتمل مشروع الجزرة سوف يكتمل مشروع الكاب ، بذلك يصبح لدى تركيا فائض من الطاقة الكهربائية تحاول بيعها الى العرب ، ومن الاهداف الاقتصادية الاخرى هي محاولة تركيا السيطرة على اكبر كمية من مياه نهري دجلة والفرات وعملية مقايضتها بالنفط العربي وخصوصاً العراق وهذا ما تم التطرق له اكثر من مرة على لسان المسؤولين الاتراك بعملية مبادلة المياه بالنفط العربي[16].

ان مشروع سد الجزرة سيحقق لتركيا فوائد اقتصادية كبيرة في مقدمتها انتاج الطاقة الكهربائية اذ انه عند البدء باستخدام السد والسدود ومشاريع المياه في منطقة شرق الاناضول سوف يوفر لها(71%)من الطاقة ، وهذا ما تبين عند بناء هذه المشاريع والسدود حيث شهدت تركيا في السنوات الاخيرة أرتفاعاً ملحوضاً في انتاج الطاقة الكهربائية ، وهذه الزيادة في انتاج الطاقة الكهربائية قد جعل تركيا تلجأ الى تقليص حجم الطاقة المستوردة وبعد ذلك الحصول على كمية كبيرة من الطاقة الكهربائية تفوق كل التوقعات حتى انه في نهاية الثمانينات من القرن العشرين اصبحت تركيا تمتلك طاقة تصديرية من الطاقة الكهربائية يبلغ حجمها حوالي(10)مليار كيلوواط/ساعة سنوياً[17].

وهذا يعني ان تكثيف تركيا لجهودها في بناء هذا العدد من السدود والخزانات ومحطات توليد الطاقة الكهربائية سوف يوفر لها الطاقة وتصدير الفائض عن حاجتها الى دول المنطقة وخصوصاً الدول العربية بذلك تستفيد من الجوانب المالية لتطوير اقتصادها نحو الافضل اضافة الى تحقيق التقارب السياسي للدخول في الاتحاد الاوربي، وان تركيا سوف تعمل بكل ثقلها لتخفيف ذلك عن سحب كميات كبيرة من مياه نهر دجلة الامر الذي يترك اثراً سلبياً على حصص العراق المائية من نهر دجلة.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 134) 2025, pp. 228-254

المبحث الثاني

التداعيات السلبية لسد الجزرة على مياه نهر دجلة في العراق

ان مشروع وبناء سد الجزرة على الحدود العراقية – التركية من الناحية المائية ، سوف يترك اثاراً سلبية واضحة على الموارد المائية في نهر دجلة ، وان الدول الاوربية شجعت ودعمت ومولت هذا المشروع وبقية المشاريع ضمن مشروع جنوب شرق الاناضول كونها كانت مهتمة بانخراط تركيا في صراع مع العرب وخصوصاً العراق حول قضية المياه ، وهو ما تحقق بالفعل خلال السنوات الاخيرة . وذلك حتى لا تتفرغ للصراع مع اليونان حول قضية جزر بحر إيجة او في قبرص[18]. ويجري تنفيذ هذا السد ضمن مشروع جنوب شرق الاناضول ، جدول (1) خريطة (2)، والذي قدر تكاليفه اكثر من(30)مليار دولار عن طريق تمويل مشترك من الخزينة التركية والقروض الخارجية التي قدمتها الدول الاوربية وخاصةً(المانيا ، ايطاليا ، النمسا ، بريطانيا ، سويسرا)اضافة الى الولايات المتحدة الامريكية والبنك الدولي . وقد اكدت تركيا ان الهدف من بناء السد لا يحمل اية تداعيات او اثار سلبية لدول جيرانها الجغرافي وخصوصاً العراق ، وان بناء سد الجزرة يهدف اساساً لتنمية المنطقة من خلال تحسين وتطوير نظم الري وتوليد الطاقة الكهربائية ، من اجل انقاذ المنطقة من الفقر وايصالها الى مستوى المناطق الاخرى في تركيا ، الا ان الحقيقة والنوايا التركية غير ذلك تماماً[19].

جدول (1)

الوحدات الرئيسية لمشروع جنوب شرق الاناضول(GAP)في حوض دجلة

التسلسل	اسم المشروع	المساحة المروية هكتار	قابلية انتاج الطاقة الكهربائية		منطقة المشروع
			مليون واط	مليون وط ساعة/سنة	
1	مشروع دجلة كيرال كيزي	--	--	--	--
1 – 1	سد كيرال كيزي	--	94	146	ديار بكر
2 – 1	سد دجلة	--	110	296	ديار بكر
3 – 1	مشروع ري الضفة اليمنى لدجلة	50743	--	--	ديار بكر
4 – 1	مشروع ري الضفة اليمنى لدجلة بالضخ	69012	--	--	ديار بكر
2	مشروع باتمان	--	--	--	--
1 – 2	سد باتمان	--	198	399	ديار بكر/سيرت
2 – 2	مشروع ري الضفة اليسرى لباتمان	15828	--	--	ديار بكر

3 – 2	مشروع ري الضفة اليمنى لباتمان	18593	--	--	سيرت
3	مشروع باتمان – سيلفان	235048	160	623	ديار بكر
4	مشروع كارزان	39164	55	199	بتليس / سيرت
5	مشروع سد اليسو	--	1.200	3.833	ماردين سرت
6	مشروع الجزيرة	--	--	--	--
1 – 6	سد جزيرة	121000	240	1.280	ماردين/شرناخ
2 – 6	مشروع ري سلوبي	32000	--	--	ماردين
3 – 6	مشروع ري نسيبين جزيرة – يديل	89000	--	--	ماردين
المجموع شبه النهائي لحوض نهر دجلة		549388	2.057	6.776	--
المجموع النهائي لجميع مشاريع GAP		589194	2.057	6.776	--

المصدر/ من عمل الباحث بالاعتماد على عمر عطار مصطفى ، مستقبل استراتيجية تركيا المائية في سوريا والعراق ، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية العلوم السياسية جامعة السليمانية ، 2018 ،ص72.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 134) 2025, pp. 228-254

خريطة (2) السدود والمشاريع التركية ضمن مشروع الكاب عل نهر دجلة

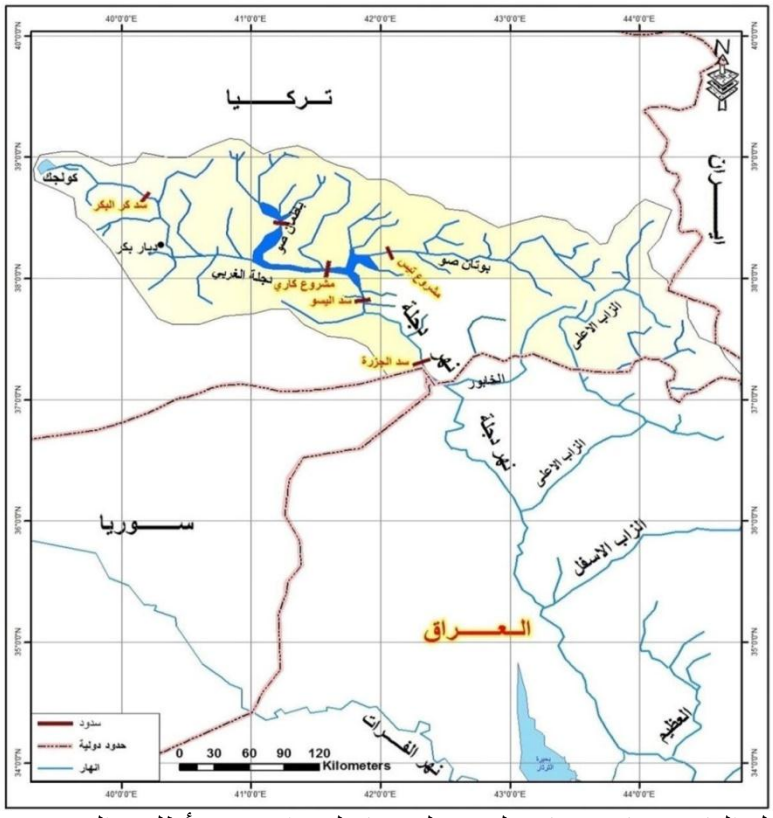

المصدر/ من عمل الباحث بالاعتماد على /علي تانغلو واخرين، أطلس الجمهورية التركية،جامعة أسطنبول،1961،بلاصفحة.

ووفقاً للبيانات الواردة ان نقصان(1 مليار/م^3 سنة)من واردات مياه نهر دجلة سيؤدي ذلك الى فقدان وتجميد مساحات زراعية واسعة تقدر حوالي(62500)هكتار ، فكيف اذا انخفضت الواردات المائية بنهر دجلة الى(9.7)مليار م^3/سنة[20]، حيث ان تشغيل السد سوف يقلص من حجم مساحات الاراضي الزراعية التي تبلغ(12) مليون دونم بحوالي نسبة الثلث خلال 25 سنة من بناء وانجاز مشروع الجزرة ، بذلك سوف تعاني مجمل المساحات الزراعية الخصبة في العراق من نقص بالمياه بحوالي(696000)هكتار وهي تعد من اجود الاراضي الزراعية التي يعتمد عليها العراق في انتاج المحاصيل الاستراتيجية والتي تمتد من شمال العراق حتى جنوبه ضمن نطاق حوض نهر دجلة في العراق ، وان انخفاض الانتاج الزراعي في المناطق التي تعتمد بشكل اساسي على مياه نهر دجلة[21]، سوف يؤدي الى عزوف كبير من الفلاحين على الاستمرار في ممارسة ومزاولة مهنة الزراعة التي تعودوا عليها مما سوف يدفعهم الى تركها والهجرة تجاه المدن بحثاً عن عمل مناسب لهم ، وهذا ما حدث في السنوات الاخيرة بسبب نقص في امدادات المياه لنهري دجلة والفرات.

اولاً: اثار سد الجزرة على حياة سكان حوض نهر دجلة في العراق:-

يمكن توضيح ابرز الاثار التي يخلفها بناء المشروع التركي على الحياة السكانية لمناطق حوض نهر دجلة في العراق على النحو الاتي:-

1- **التأثير على جانب الحياة المعيشية لسكان حوض نهر دجلة** :- بعد اكمال سد الجزرة سيؤدي بدوره الى اتساع حجم المشكلة البيئية المتفاقمة اصلاً في العراق وسيعطيها ابعادا متعددة اخرى لها صلة مباشرة وثيقة بمشكلة التزايد السكاني المتوقع خلال السنوات القادمة وطريقة اتساع المراكز

الحضرية وزيادة الطلب لتأمين المياه الصالحة للشرب وبقية الاستعمالات اليومية الاخرى ، وعندما يأتي موعد عملية املاء خزان السد سوف يتضرر ويتأثر من ذلك ملايين من البشر الموزعين والمنتشرين في انحاء متفرقة من العراق من شماله الى جنوبه ، حيث يتضرر حوالي(5)محافظات عراقية و(13)قضاءً و(21)ناحية تقع جميعها على حوض نهر دجلة وروافده الاخرى مما سوف يدفع السكان الى ترك مهنهم الرئيسية المتمثلة بالزراعة والصناعة والهجرة من الريف (القرى) الى المدينة ، وان هذا النزوح العشوائي القصري سيؤدي مع مرور الزمن الى تغيير انماط واساليب العمل الاقتصادي لهذه الجماعة من السكان من منتجين الى غير منتجين ، في نفس الوقت سوف ينخفض الانتاج الزراعي بنسبة كبيرة بسبب تزايد رقعة ومساحة الجفاف وتدهور وتدني المراعي الطبيعية يرافقه تراجع واضح في اعداد الثروة الحيوانية ، كل ذلك من شأنه ان يفاقم ويزيد من حجم المشاكل الاجتماعية في المستقبل[22].

2- **تأثير السد على اقتصاديات سكان نهر دجلة** :- ان مشروع الجزرة سينهي على حوالي اكثر من ثلث مساحة الاراضي الصالحة للزراعة في العراق والتي تقدر بحوالي اكثر من(4)ملايين دونم خلال السنوات المقبلة ، مما يؤدي الى حرمان الالاف من المزارعين من مزاولة واستمرار اعمالهم ومهنتهم الرئيسة(الزراعة)والتي تعد مصدراً رئيسياً لمعيشتهم الضرورية وعامودها الفقري ، فضلاً عن تأثيره على قطاع الصيادين الذي يعتمدون وبشكل اساسي في مهنتهم في صيد الاسماك ، وبالتالي سوف يؤثر مشروع وسد الجزرة على معدلات تصريف مياه نهر دجلة على عملية تنمية الثروة السمكية في العراق[23].

3- **تأثيرات على الجانب الصحي لسكان نهر دجلة** :- ان نقص كمية الوارد المائي في نهر دجلة بعد بناء وتشغيل مشروع سد الجزرة سوف يؤدي الى حرمان عدد كبير من سكان حوض النهر من الحصول على كمية مياه الشرب بالرغم من تردي نوعيتها وزيادة معدلات التلوث النهري فيها بسبب احتوائها على نسبة كبيرة من المواد الكيمياوية و الاسمدة المستخدمة من قبل المزارعين الاتراك في منطقة السد(الجزرة) ، وان زيادة هذه المعدلات من التلوث بالتالي يؤدي الى ظهور الكثير من الامراض الوبائية الخطيرة بين سكان العراق وبشكل واسع جداً وخصوصاً الامراض المعدية مثل الكوليرا و الطاعون والتيفوئيد والملاريا[24].

4- **تأثير في احياء منطقة الاهوار في جنوب العراق**:- ان عملية احياء منطقة الاهوار في جنوب العراق تحتاج كميات كبيرة من المياه وذلك من اجل مساعدة في عملية احياء النظام البيئي الطبيعي ، حيث ان سد الجزرة سوف يترك اثرا واضحا على انخفاض واردات مياه نهر دجلة وبكميات كبيرة بالاضافة الى نقص واردات مياه نهر الفرات بسبب المشاريع التركية على النهرين(GAP)،وهذا يؤدي الى جفاف الاهوار الطبيعية او تلوثها وذلك لان المياه القادمة من نهر دجلة بعد السد والداخلة الى العراق ستكون غير صالحة لاحياء وانعاش منطقة الاهوار وذلك بسبب تلوث هذه المياه من جراء انخفاض مناسيب النهر وارتفاع نسبة تركز الملوحة في نهر ، فضلاً عن اراضي العراق التي تعاني من مشاكل تملح التربة والتي تحتاج الى كميات كبيرة من المياه لغسلها وازالة الاملاح منها[25].

5- **انخفاض مناسيب مياه نهر دجلة** :- عند تشغيل السد سوف ينخفض منسوب مياه النهر حيث يؤدي الى تراجع في منظومات توليد الطاقة الكهربائية المقامة على طول مجرى النهر وتحديداً في سد الموصل وسدة سامراء الامر الذي بدوره يؤثر على النشاط الصناعي والبنى التحتية(محطات تصفية المياه ، المستشفيات ، مصافي النفط)التي تعتمد بشكل اساسي على الطاقة الكهربائية في اداء اعمالها[26].وتشير المصادر على أنه سوف ينخفض متوسط التدفق السنوي المتوقع المستقبلي الى حوالي (119م3/ ثانية)،أي بمعنا أنه سينخفض الى نحو22% من متوسط التدفق السنوي خلال الثلاثين سنة الماضية(553م3/ ثانية). والجدير بالذكر أن معدل التدفق سيكون بمستوى أو أقل من

التدفق البيئي(60م3/ثانية)لمدة خمسة شهور، وهذا علمياً سيخرج سد الموصل عن الخدمة. فضلا عن ذلك أن معدل التدفق التراكمي للعام بأكملة سيبلغ حوالي (4,6)مليار م3/ أي أكثر بقليل من ما يدعى بالمخزون الميت في سد الموصل وتمثل42% من الطاقة التخزينية للسد التي تصل الى (11) مليار م3/ وبالتالي سوف يؤدي الى أنخفاض كبير في انتاج الطاقة الكهرومائية، وذلك بسبب تأثر كل من محطتي سد الموصل وسد سامراء اللذين سيتعذر عليهما أمداد المصانع ومحطات ضخ المياه وباقي المؤسسات الأخرى بما تحتاجه من طاقة ضرورية لتشغيلها[27]. أضافة الى انخفاض في منسوب المياه في الخزانات الطبيعية التي يعتمد عليها العراق في عملية خزن المياه والاستفادة منها في موسم الجفاف وقلة الواردات المائية مثل بحيرة الثرثار والحبانية وبالتالي يكون العراق في حالة احتياج للمياه بصورة خطيرة.

6- يساهم مشروع الجزرة الاروائي في زيادة معدلات الملوحة وكما معروف انه يحتاج الى مبزل للتخلص من ارتفاع مناسيب المياه الجوفية وتصريفها الى نهر دجلة وتحديداً عن الحدود العراقية.

7- **تأثيرات المشروع على شمال الخليج العربي** :- لا يقتصر تأثير السد على العراق بل يمتد حتى شمال الخليج العربي وذلك من خلال دراسة اجريت في الكويت اثبتت فيها تأثير مناطق شمال الخليج ومناطق الاسماك والروبيان بالمياه القادمة من نهري دجلة والفرات الى منطقة الاهوار ، وقد اتضح ان المياه العراقية تعد محطات مهمة لتكاثر انواع عديدة من الاسماك البحرية قبل الهجرة الى مياه الخليج[28].

8- **السدود الايرانية وتاثيرها على الروافد المغذية لنهر دجلة** :- فضلا عن أثار الذي يتركها سد الجزرة التركي على كمية المياه في نهر دجلة ، فأن السدود الايرانية أيضا قد أثرت بشكل كبير على كمية المياه في الروافد المغذية لنهر دجلة في العراق ، ولم يعد خفايا على أحد أن المشاريع والسدود الايرانية الكهرومائية والزراعية على (نهر سيروان ، الكارون ، الكرخه ،الوند والزاب الصغير) قد حرمت العراق من حقوقه المائية وتسببت له بمشاكل بيئية وصحية عانة منها العراق خلال السنوات الماضية ، وهي مشكلات تتمثل بنوعية المياه الداخلة الى العراق وحجزها وتغيير مجاريها قبل دخولها الى الاراضي العراقية ،وتحديداً في حوض نهري سيروان والزاب الصغير اللذين يشكلان روافد المهمة لنهر دجلة بعد دخولهما العراق في محافظة السليمانية حيث تم بناء (9) سدود بعد عام 2011،وأن هذا السدود تحجز حوالي (2 مليار م3/)من مياه نهر دجلة مما عرض حوالي ثلاثة ملايين أنسان الى خطر فقدان مصادر معيشتهم وغذائهم[29]،وتشير التقارير الدولية أن ايران اضافة الى بناء السدود وقطع المياه على العراق ، قد عملت على مشروع بناء نفق مائي لسحب المياه من حوض نهر سيروان وايصاله الى سد هيرويه وأحداً من السدود الذي شيده على نهر الكرخة بعد عام 2011 ،وكذلك تعمل على حبس مياه نهر الزاب الصغير الذي يعد من أهم الروافد المغذية لنهر دجلة بالمياه وتحويله الى شرق غرب البلاد من اجل تغذية بحيرة رومية ،فضلا عن تغيير مسار أهم رافدين هما نهرا (الوند والكارون) مما أدى الى أضرار كبيرة وجسيمة على الاراضي الزراعية في كل من محافظة البصرة وواسط وديالى . أن محافظة ديالى المرتبطة حدودياً مع أيران تعد من أكثر المحافظات العراقية تضرراً بسبب قطع أيران لروافد نهر دجلة ،مما تسبب بانحفاض منسوب المياه في نهر ديالى ألى حوالي أكثر من 90% مما دفع وزارة الزراعة العراقية الى أستثنائها من الخطة الزراعية بشكل كامل ،اضافة ألى تسببه بتعطيل العديد من مشاريع مياه الشرب بسبب عدم وجود مياه في الأنهر التي تعمل عليها .

9- **تغيير في النظم الايكولوجية العراقية** :- لقد تركت المشاريع والسدود التركية والايرانية على نهر دجلة وروافده الى جانب العوامل الجيولوجية وزيادة في التبخر وقلة تساقط الامطار ، تداعيات واثار ايكولوجية سببت مظاهر جفاف مستنقعات بلاد الرافدين التي سكنها عرب الاهوار لاكثر من(5)الاف

سنة ، والتي تعد اكبر نظام بيئي في غرب اوراسيا المدرجة على لائحة التراث العالمي لمنظمة اليونسكو . فضلاً عن جفاف بحيرة ساوة البالغ طولها حوالي(4.47)كم وعرضها(1.77)كم والتي يعود عمرها الى الاف السنين ، والتي تعد من ابرز المناطق السياحية العراقية وذلك لقربها من المواقع الاثرية ومكانتها في الثقافة العراقية ، والتي اصبحت الاراضي المجاورة لها اراض قاحة ، فضلاً عن فقدان بحيرة حمرين المصدر الرئيسي للمياه في ديالى ، بحدود حوالي(70%)من مياهها حيث انخفضت قدرتها المائية الى حوالي(350 مليون م^3) نزولاً من(3 مليار م^3)في عام 2020.

10- **تهديد السلم المجتمعي وتغذية الاضطرابات الامنية** :- لقد خلفت المتغيرات السابقة اثاراً ديموغرافية والتي تمثلت بالهجرة الجماعية الداخلية في العراق ، ووفقاً لمنظمة الهجرة الدولية فان حوالي(21314)عراقياً نزحوا داخلياً في عام 2009 في المحافظات الوسطى والجنوبية بسبب نقص المياه الصالحة للشرب . وغالباً ما يتزامن عملية النزوح بضعف الخدمات وتلوث المياه وعدم صلاحيتها للشرب مما يسبب حالة من الاستياء الشعبي ، مثال على ذلك قد كان السبب في اصابة(100 الف)شخص باعراض مرضية ناجمة عن شرب مياه ملوثة في اندلاع احتياجات عنيفة وقوية في محافظة البصرة عام 2018 وتكرر نفس الامر في عام 2020 . ان نقص المياه قد ادى الى نزاعات محلية بين القبائل وتحديداً في محافظتي ميسان وذي قار . لذا سجلت الامم المتحدة مواجهات شبه يومية في(38) موقعا في بغداد وحدها عام 2013 فضلاً عن نزاعات بين العرب والاكراد والتركمان في محافظة كركوك[30].

ويرى الباحث ان ازمة مشروع سد الجزرة سيؤدي الى تدهور السلم المجتمعي وتغذية الاحتياجات والاضطرابات الامنية في عموم العراق ، وذلك عبر التحفيز والتشجيع على الصراعات العشائرية على الاراضي الزراعية وتقاسم الحصص المائية ، وتشجيع وتحفيز بعض المحافظات في المطالبة بتشكيل اقاليم من اجل السيطرة والحصول على حصص مائية كبيرة ، الى جانب ذلك احتمال حدوث موجات هجرة من المناطق الجنوبية الى المناطق الشمالية.

ثانياً: العجز المائي المتوقع في العراق بعد اكمال سد ومشروع الجزرة:-

وفقاً للاثار السلبية التي يتركها السد فان واردات العراق من الموارد المائية في نهر دجلة سوف تفقد حوالي(11)مليار م^3/سنة وهذا الرقم يعد كبيرا جداً اذ ما تم مقارنته مع احتياجات العراق من المياه في المستقبل ، حيث تشير البيانات الاحصائية ان موارد العراق المائية السطحية في عام 2011 هي حوالي(70.370.000)مليار م^3/سنة ، وقد تباينت الاراء حول مصادر المياه السطحية في العراق وفقاً للجامعة العربية فقد بلغ حجم الموارد السطحية في العراق حوالي(67.7)مليار م^3/سنة، اما البنك الدولي فقد صرح بنحو(72.5) مليار م^3/سنة اما المنظمة العربية للتنمية فقد بلغت المياه السطحية(64.5) مليار م^3/سنة، الى جانب ذلك فان العراق يستثمر تقريباً(42.5) مليار م^3/سنة من حجم الموارد المائية السطحية وعند حساب اقصى ما يمكن الحصول عليه من الموارد المائية السطحية(64.5) مليار م^3/سنة ، مع اضافة اليها تقريباً(2) مليار م^3 من المياه الجوفية ، بذلك يكون اقصى ما يستطيع العراق الحصول عليه من كمية الموارد المائية هو بمقدار(66.5) مليار م^3/سنة[31]، ولو تم مقارنة هذا الرقم مع الطلب المستقبلي للمياه في العراق تتضح لنا صورة واضحة للعجز المائي الواقعي والحالي والمستقبلي جدول(2).

جدول (2)
الطلب الكلي التشغيلي على المياه في العراق مليار م^3/سنة

القطاع/السنة	2020	2025	2030	2035
الزراعي	56.8	59.7	62.9	66.3
الصناعي	3.0	4.0	4.6	5.1
المنزلي	3.5	4.10	4.8	5.4
المجموع	63.3	67.8	72.3	76.8

المصدر/ من عمل الباحث بالأعتماد على فارس مظلوم مكي ومحمد مظفر صالح ، الموقف القانوني للعراق من انشاء مشروع سد اليسو التركي على نهر دجلة ، بحث منشور ، مجلة كلية المعارف الجامعة ، المجلد(30)العدد(1)، 2020،ص885.

وعند تحليل جدول(2) يتضح لنا ان العراق سوف يدخل العجز المائي في عام 2025 ، من دون احتساب ما سوف تحجزه السدود التركية وخصوصاً مشروع سد الجزرة وسد اليسو المعروف(بالمنظومة المائية الخانقة)حيث يصل العجز المائي بنحو(1,15)مليار م^3/سنة ومن ثم يزداد العجز المائي العراقي مع تقدم السنوات 2025 و 2030 ليصل العجز المائي في عام 2035 الى نحو(15.10) مليار م^3/سنة.جدول(3).

جدول (3)
الاستهلاك الكلي للفرد من المياه م^3/سنة

السنة	2020	2025	2030	2035
عدد السكان(مليون)	38	41.956	46.322	51.144
في حالة انخفاض الاستهلاك الى 31.5 مليار م^3/سنة	828 م^3	750 م^3	680 م^3	606 م^3
في حالة الاستهلاك 55 مليار م^3/سنة	1447 م^3	1310 م^3	1187 م^3	1075 م^3

المصدر/من عمل الباحث بالاعتماد على أنور جليل هاشم ، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة ، بحث منشور ، مجلة المستقبل العربي، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، ع(159)ص30.

وهذه البيانات في الجدول(3)في حالة عدم المساس في حصص العراق المائية ، اما في حالة اكتمال مشروع سد الجزرة على نهر دجلة سيؤدي الى انخفاض مناسيب مياه النهر ، لذلك على العراق ان يبحث في المستقبل عن طرق لاستغلال جميع موارده المائية ، وذلك لكي تكفي احتياجاته المائية في المستقبل.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 134) 2025, pp. 228-254

المبحث الثالث

السيناريوهات المستقبلية لملف ازمة المياه بين تركيا والعراق

تتمثل العلاقات العراقية التركية واحدة من اعمق العلاقات بين الجانبين على المستوى الاقليمي منذ قيام الدولتين بعد الحرب العالمية الاولى ، لكن بعد عام 2003 لم تكن هذه العلاقات على وتيرة واحدة بل تخللها مراحل مد وجزر بسبب وجود مجموعة من التحديات المتعلقة بالخصوص الحدود والمياه وحزب العمال الكردستاني المعارض للنظام التركي ، فضلاً عن ذلك استمرار تركيا باستغلال الاوضاع غير المستقرة التي تمر بها المنطقة اقليمياً ودولياً والذي تزامن مع حالة الضعف الذي يمر بها العراق على المستوى الداخلي، لذلك سوف يبقي العلاقات بين البلدين قائمة ومفتوحة على مراحل الشد والجذب خلال السنوات القادمة وذلك تبعاً للمتغيرات الداخلية لكلا البلدين من جهة والمتغيرات الاقليمية والدولية من جهة اخرى . وعلى الرغم من جميع محاولات الدولتين في تجاوز كافة المعوقات التي تقف حاجزاً امام علاقات طبيعية يسودها الاستقرار والاحترام بين الجانبين ، ولكن الخلاف وعدم الاتفاق كان هو السمة البارزة بين الجانبين ، بسبب عدم وجود جدية حقيقية في التوصل الى حلول جذرية يخص جميع القضايا الخلافية وخاصة الجانب التركي ، لذلك فان السيناريوهات المستقبلية حول ازمة المياه بين الجانبين تسير في احتمالين متناقضين هما:

اولاً: سيناريو التعاون

ان فكرة التعاون بخصوص قضية المياه في نهري دجلة والفرات وحسب وجهة النظر التركية تبدو متكررة في تصريحاتها الرسمية وفي الدراسات والبحوث التي ينشرها المعنيون بقضية مياه الانهار المشتركة ، حيث يؤكدون ان المياه يمكن ان تصبح عاملا من عوامل تعزيز التعاون بين تركيا والعراق ، ولكن في الحقيقة والاحداث تبين عمق التناقض بين تلك التصريحات والممارسة العملية بمسارين مهمين هما ، عرقلة الجهود الرامية لتحديد الحصص المائية من خلال اتفاق ثلاثي والمضي في نفس الوقت باقامة مشاريع وسدود دون التشاور مع الدول المتشاطئة معها فضلاً عن ذلك عدم تزويدها واعلامها بالبيانات والمعلومات اللازمة التي تخص السدود ومنها سد الجزرة الا بعد الانتهاء من انجازه الامر الذي يؤكد لنا انه ليس هنالك تطبيق لمبدأ التعاون في ادارة الموارد المائية الدولية المشتركة وفقاً لما يقرأ قواعد القانون الدولي . لذلك فان الجانب الاهم في التعاون التركي – العراقي – السوري حول قضية المياه هي حل مسألة تقاسم الحصص المائية لمياه نهري دجلة والفرات ، وهذا يتطلب تعاونا في توزيع الثروة المائية[32] لان انعدام الثقة المتبادلة قد تولد توتراً في المنطقة ، كذلك وضع مشاريع مائية زراعية تهدف الى ضمان استمرار تدفق المياه وبكميات مناسبة الى العراق وسوريا ، اضافة الى ذلك تشكل عوامل ضغط في مجالات العلاقات الاقتصادية والتجارية والسياحية من اجل التأثير على تركيا ومشاريعها ودفعها باتجاه التعاون لتحقيق المصالح المشروعة للعراق في المياه المشتركة في نهر دجلة. وان تحقيق التعاون من خلال المعاهدات والاتفاقيات التي تخص حوضي دجلة والفرات وألية توزيع المياه بينهما والتي عقدت بين تركيا والعراق وسوريا سواء خلال مرحلة الانتداب التي خضع لها العراق للأنتداب البريطاني وسوريا للأنتداب الفرنسي أو من خلال مرحلة الاستقلال الوطني لكلا البلدين ،ومن أهم هذا المعاهدات والاتفاقيات بين تركيا والعراق وسوريا حول الحوضين[33] :-

1 – المعاهدة البريطانية – الفرنسية عام 1920: وقعت هذه الاتفاقية في 1920/12/23 من قبل الانتداب البريطاني على العراق والانتداب الفرنسي لسوريا مع تركيا.

2 – معاهدة لوزان بين دول الحلفاء وتركيا عام 1923: والتي تم توقيعها في 1923/7/24 بين الانتداب البريطاني على العراق والانتداب الفرنسي على سوريا والدولة التركية.

3 - معاهدة حسن الجوار بين تركيا والعراق عام 1946 : والذي تم التوقيع في 1946/3/29 وقد تضمنت هذا الاتفاقية بموجب المادة (السادسة)من الاتفاقية (6) بروتوكولات ،والذي عالج فيها البروتوكول الأول تنظيم جريان مياه نهري دجلة والفرات وروافدهما وتأكيد حق العراق في تنفيذ أي أنشاءات أو أعمال على النهرين تضمن أنسياب المياه بصورة طبيعية أو للسيطرة على الفيضانات سواء في الاراضي العراقية أو الاراضي التركية على أن يتحمل العراق تكاليف أنشائها.

4 – برتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين تركيا والعراق في عام 1971 : وقد تضمن بحث حل مشكلة المياه بين البلدين .

5 – برتوكول التعاون الاقتصادي والفني في عام 1980: وهو البرتوكول الذي عقد بين تركيا والعراق ، ونضمت اليه سور يا في عام 1983 ، والذي تضمن تشكيل لجنة فنية مشتركة لدراسة القضايا المتعلقة بالمياه الأقليمية في مياه حوضي دجلة والفرات .

6 – محضر أجتماع اللجنة العراقية - التركية المشتركة للتعاون الاقتصادي والفني والذي وقع في أنقرة في 1980/12/5 .

7 – برتوكول التعاون الاقتصادي والفني بين تركيا وسوريا في عام 1987 : والذي نصت المادة السابعة منه على أن" يعمل الجانبان مع الجانب العراقي لتوزيع مياه نهري دجلة والفرات في أقرب وقت ممكن" .

8 – أتفاقية عام 1989 بين العراق وسوريا: والذي تضمنت بأن تكون حصة العراق المائية نسبتها السنوية قدرها 58% من مياه نهر الفرات الممررة لسوريا على الحدود السورية التركية .

9 – التعاون الاقتصادي والفني بين تركيا والعراق بعدعام 2003 .

ويرى الباحث ان تحقيق هذا السيناريو مرتبط بحل مجموعة من القضايا التي تربط البلدين التركي والعراقي ، فحل قضية المياه واقامة التعاون بين الطرفين تتوقف مباشرة بالرؤية الاستراتيجية للبلدين في حل القضايا الاخرى مثل القضية الامنية وضبط الحدود وتعزيز العلاقات الاقتصادية واتاحة الفرصة للشركات الاستثمارية التركية في داخل العراق وتقليص نفوذ الدول الاقليمية التي تنافس تركيا في العراق . ويمكن القول ان كل ما تقوم به تركيا هو نابع من رؤية ترتبط بمصالحها الخاصة لتحقيق مكاسب على المستوى الاقتصادي السياسي والاستراتيجي في قضية المياه

ثانياً: سيناريو الصراع

ان مشكلة مياه نهري دجلة والفرات بين العراق وتركيا تعود الى تاريخ ليس بالحديث ، وعلى الرغم من اجراء العديد من المباحثات حول الية تقسيم المياه الا انه لم يتم الى حد الان التوصل الى اتفاقية ملزمة بين الجانبين ، فالمشروعات المائية التركية الاخيرة اثارت مخاوف كل من العراق وسوريا بسبب الضرر الذي لحق في اقتصادهما[34]، وتفاقمت الامور اكثر عند استمرار تركيا في اقامة مشاريع تنموية خاصة في مشروع جنوب شرق الاناضول ، مشروع سد الجزرة وسد اليسو(المنظومة المائية الخانقة للعراق)، الذي قام بحجز حوالي اكثر من نصف المياه المتدفقة اليهما من نهر دجلة ، وفي هذه الحالة اذا لم يتم التوصل الى حلول جذرية مرضية سوف تتصاعد حدة الخلافات العميقة بين البلدين(العراق – تركيا)على المياه ، مما سوف يترك اثاراً خطيراعلى حالة عدم الاستقرار في العراق ويزيد من تفاقم ازمته الداخلية [35]. ومن خلال ذلك يمكن ايجاز اهم الدوافع التي قد تؤدي الى الصراع بما يلي:-

1- لم تستطع دول الحوض التوصل الى صيغة كاملة لتقسيم الحصص المائية وضبطها وتوزيعها ومن ثم زيادة الايرادات المائية في اطار جماعي وفقاً لقواعد القانون الدولي ومصالح كل الاطراف ، بالرغم من عقد العديد من الاتفاقيات بين العراق وسوريا وتركيا الا ان تركيا لم تلتزم ببنودهذه الاتفاقيات[36]،وهذا واضح من خلال موقف تركيا بخصوص مياه نهر الفرات وعدم الاعتراف بالصفة

الدولية للنهر ، اذ تعده نهراً عابراً للحدود ، فضلاً عن ان مياه النهر ثروة قومية خاضعة لسيادة المطلقة للدولة التركية وحدها حيث يؤكد الاتراك بانه ليس هناك قوانين دولية تميز بين مجاري المياه الدولية التي تمر عبر الحدود، واعتبرت مياه نهري دجلة والفرات هي مياه وطنية عابرة للحدود وليست مياهها دولية مشتركة بالتالي لا يمكن تقسيمها [37]، اضافة الى ذلك تعد تركيا ان لديها حق السيادة المطلقة على مياه النهرين التي تجري على ارضها كونها تعد مصدراً وطنياً مثل النفط.

2- نظرة تركيا للمياه كونه عنصراً من عناصر الامن القومي لها اذ تتجه الكثير من دول المنطقة في سياق تغيير العلاقات الدولية ومناخ الاستثمار الدولي الى الجانب الزراعي وتحديداً المحاصيل الزراعية وليس لديها سوى الري الدائم في ظل ظروف الجفاف السائد[38].

3- استمرار تركيا بانشاء مشاريعها على النهرين دون مراعاة الحقوق العراقية والسورية وحصصهما من المياه الواردة اليهما وخاصة بعد مشروع سد اليسو ومشروع سد الجزرة على نهر دجلة[39].

4- استمرار التعاون التركي الصهيوني والذي بدأ عام 1986 عندما طرح الجانب التركي موضوع انابيب السلام اضافة الى مشروع نقل المياه الى الكيان الصهيوني منها مشروع الاكياس العائمة ، فضلاً عن مشاريع اخرى يتم التفكير بها لنقل المياه الى الكيان الصهيوني وذلك عبر انبوب طويل يسير في البحر المتوسط الى شواطئ اسرائيل[40].

5- تواجد حزب العمال الكردستاني على اراضي العراق وسوريا واستخدام ملف المياه كورقة ضغط على الدولتين من اجل اخراج هذا الحزب من الاراضي العراقية والسورية.

6- رغبة الجانب التركي في الانضمام الى الاتحاد الاوربي وهذا يتطلب منها نموا أقتصاديا سريعاً بدوره يتطلب استخدام اقصى للمياه من اجل التوصل الى تنمية زراعية متقدمة ومتطورة ، فضلاً عن ذلك تظهر تركيا نفسها كقوة اقليمية بارزة في المنطقة في المستقبل على الصعيد المائي لذلك سوف تمارس كل قوتها في الضغط على العراق وسوريا من اجل احكام السيطرة التامة على مورد نهري دجلة والفرات[41].

ويرى الباحث ان هذه الدوافع قد تؤدي في المستقبل الى الصراع بين تركيا من جهة والعراق وسوريا من جهة اخرى بسبب سياسة تركيا المائية اتجاه جيرانها ، لكن يجب عدم الانجرار الى هذه العوائق ومحاولة الوصول الى اتفاق وحلول من اجل تحقيق الامن والسلام في المنطقة فالحروب لا تؤدي الا الى الكوارث.

المبحث الرابع

الخيارات الاستراتيجية في مواجهة اثار سد الجزرة على المياه نهر دجلة في العراق

يرى الباحث في ظل الاثار السلبية للسد على الوارد المائي لنهر دجلة فان العراق امامه عدة خيارات في مواجهة هذه التداعيات والاثار الذي يتركها المشروع على الوضع المائي في العراق ، على النحو التالي:-

الخيار الاول:- توحيد الرؤية : من اجل توحيد الرؤية ينبغي على الجانب العراقي ان يعمل على تهيئة ارضية صلبة من اجل التفاوض عن طريق انشاء غرفة عمليات مشتركة تحتوي على خبراء ومتخصصين في ملف المياه وتحديداً من الجهات المعنية المتمثلة(وزارة الموارد المائية ، وزارة الخارجية ، الامن الوطني ،وزارة التجارة)اضافة الى بعض الوزارات والمؤسسات المعنية بهذا الامر فقد افتقدنا ذلك ، جعل لكل وزارة رؤية ومطالب وتصورات قد تختلف عن الوزارات والمؤسسات الاخرى ، فضلاً عن انها قد تكون متناقضة ومتضاربة ، مما ادى الى اضعاف الموقف العراقي التفاوضي مع تركيا وايران وجعل رؤيتنا غير واضحة واكثر غموضاً ، لذلك فتوحيدها في مجلس مشترك سيؤدي ذلك الى توحيد الرؤية العراقية اتجاه ملف المياه وجعلها ضمن مسار الرؤية الوطنية وليس الحزبية او العرقية او الطائفية ويمنعها من التقاطع[42]، وان الاهم في تلك الغرفة سنحدد ماذا

نريد من تركيا وما هي الطرق والوسائل التي نستخدمها ، وهذا كله سوف يخلق لنا ارضية صلبة وجيدة للمفاوض العراقي ضمن اطر استراتيجية واضحة الخطوات في معالجة قضية المياه في نهر دجلة.

الخيار الثاني :- الدبلوماسية: ان العراق لديه العديد من الادوات للتعامل مع الجانب التركي بخصوص قضية المياه في نهر دجلة ويمكن توظيفها من اجل تحقيق اهداف تخدم الطرفين عن طريق عاملين اساسيين : الاول يتعلق باستخدام الطرق الايجابية في خيار الدبلوماسية اما الثاني فيتعلق باستخدام الطرق السلبية في خيار الدبلوماسية ، فيما يتعلق باستخدام الطرق الايجابية فان العراق سواء مع تركيا او ايران او غيرها من الدول الى توثيق علاقاتها من خلال المصالح الاستراتيجية المشتركة ، فلا علاقات وثيقة وتحالفات استراتيجية بدون مصالح تربط تلك العلاقات ، كون ان المصالح تعد بمثابة الجسور بين تلك الدول ، لذلك فان العراق تربطه علاقات تجارية واستثمارية كبيرة مع انقرة ، فهو يعد السوق الثاني لها بعد المانيا، ولهذا السبب يمكن توظيف هذه العلاقات في الخيار الدبلوماسي بشكل ايجابي وبناء ، كون ان العوامل الاقتصادية تؤدي دوراً بارزاً ومهماً ومتعدد الابعاد في العلاقات العراقية – التركية ، بسبب الحاجة المتبادلة بين الطرفين .

ان العراق يشكل لتركيا مدخلاً حيوياً لوارداته حيث يتم دخول مختلف انواع السلع والبضائع الى اسواقه ، بحيث ان حجم التبادل التجاري قد سجل منذ عام 2003 طفرة نوعية الذي كان يبلغ (850)مليون دولار وصل عام 2012 الى حوالي (11)مليار دولار ليرتفع الى عام 2013 بحدود(16.7) مليار دولار ، لكن بسبب الاوضاع التي عاشها شمال العراق وسيطرة تنظيم (داعش) الارهابي على الاجزاء الشمالية والغربية فان حجم الصادرات التركية الى العراق قد انخفض الى نسبة 21% في حزيران عام 2014 ، الامر الذي دفع ترتيب العراق الى التراجع الى المرتبة الثالثة في قائمة اكبر مستوعبي الصادرات التركية ، ثم تراجعت الصادرات التركية الى حوالي(46%)بذلك تراجع العراق الى المرتبة الخامسة ، مما ادى الى توقف عدد كبير من المشاريع والاستثمارات التركية في العراق[43].وقد قدر حجم الخسائر الاقتصادية التركية الناجمة عن انخفاض الصادرات الى العراق حوالي(3)مليار دولار ، فضلاً عن انخفاض التبادل التجاري الى نحو(70)مليار دولار في عام 2017 ، لذلك سعت الحكومة التركية الى اعادة العلاقات التجارية والاقتصادية والاستثمارية مع العراق بعد الاحداث عام 2014 في شمال العراق ليصل حجم التبادل التجاري بين البلدين الى(16)مليار دولار عام 2018، لذلك يعد العراق بوابة استراتيجية مهمة للمصالح الاقتصادية التركية ، وان اي خلل في هذه العلاقة يمكن ان يؤثر في السوق العراقي سينعكس سلبياً على الوضع الداخلي التركي على المستوى الاقتصادي والسياسي والاجتماعي بسبب اهمية السوق العراقي في دعم ونمو الاقتصاد التركي . الى جانب ذلك فان تركيا تنظر للعراق شريكا في مجال الطاقة ، اذ يسد العراق 15% من حاجة تركيا للنفط ، من جهة اخرى تعد تركيا منفذا مهماً لتصدير النفط عبر الاراضي التركية بواسطة الانابيب وصولاً الى الموانئ التركية[44].

اما العامل الثاني الذي يتعلق بالخيار الدبلوماسي باستخدام الطرق السلبية(الضغط والتهديد) من خلال حرمان تركيا من جميع المميزات التجارية والطاقوية والاستثمارية التي يشكلها العراق لها، فحرمانها من الاسواق والجوانب الاستثمارية في ظل التنافس الاقليمي والدولي يعد ضربة استراتيجية لا يمكن تعويضها بالنسبة للاقتصاد التركي ونموه ، وهذا يشكل عامل ضغط على الحكومة التركية من ناحية[45]، ومن ناحية اخرى من الممكن توظيف الكثير من الملفات السياسية والامنية ومنها حزب العمال الكردستاني ، والقواعد التركية في شمال العراق ، كون لاستقرار الجنوب التركي بدون فاعلية تركيا في شمال العراق ، ويمكن تحديد هذه المصالح في عاملين اساسيين :- الاول منع المجاميع الكردية التركية المتمردة مثل حزب العمال الكردستاني من ايجاد مناطق امنة في شمال العراق ،

الثاني وهو المهم ، تقليل اثار انتقال العدوى على اكراد تركيا والذي يمكن ان ينجم عن النشاطات السياسية من اكراد العراق ، وان هذا العامل يحتاج الى احتواء التطلعات والطموحات السياسية لاكراد العراق من خلال علاقات قوية وفعالة وجيدة مع حكومة العراق المركزية . وهذا يعني ان العراق لديه وسائل متعددة من اجل الضغط على الجانب التركي في قضية المياه والحصول على حقوقه المائية بالكامل.

الخيار الثالث:- التحكيم (الخيار القانوني):ان التحكيم الدولي يعد من الوسائل القضائية القديمة التي استعملت في العلاقات الدولية لحل المنازعات بطريقة سلمية ، والتي يمكن عرض جميع النزاعات القانونية والسياسية على التحكيم ، وهذا يتم بناءً على اتفاق الدول المتنازعة وقد يتم ذلك قبل حدوث النزاع او بعده او في اثنائه ، وبناءً على ذلك يمكن عرض النزاع التركي – العراقي او النزاع الايراني – العراقي على التحكيم في حالة اتفاق طرفي النزاع على ذلك[46].وفي هذه الحالة يرى الباحث للعراق حق اللجوء الى الطرق القضائية لمعالجة العجز المائي الذي قد يسببه مشروع سد الجزرة في حالة عدم نجاح الطرق الدبلوماسية والسياسية ، وفي هذه الحالة يمكن للعراق ان يختار احدى الوسائل القضائية اما التحكيم او المحاكم الدولية كون ما يميز الطرق القضائية عن غيرها من الطرق ان ما يصدر عنها من قرارات تكون ملزمة بها للاطراف المتنازعة . لذلك يستطيع العراق بعد الاتفاق مع سوريا الذهاب الى طريق التحكيم في قضية اعتبار نهري دجلة والفرات نهرين دوليين ، كون ان نهري دجلة والفرات يشبهان أنهارا دولية اخرى من حيث انها ليست أنهارامتاخمة بل انهار عابرة ، وبذلك ينطبق عليها صفة الانهار الدولية مما يجعلها خاضعة الى الاحكام والمواثيق الدولية التي تنظم الحقوق والواجبات بين دول المنبع ودول المصب ، مثل (نهر النيل ، الدانوب ، النيجر، الراين ، السند ، السنغال) وغيرها ، التي تنطبق صفاتها مع نهري دجلة والفرات. وفي حالة الذهاب الى خيار التحكيم ، واصدار القرار على الرغم انه غير اجباري للجانب التركي الا انه يعد عامل ضغط قانوني ودولي عليها ، وهذا الخيار يعيد لنا فتح الخيار الدبلوماسي للجلوس على طاولة المفاوضات من جديد او قد يدفعها الى التعنت والتصلب في موقفها ، وبالتالي يدفع الجانب العراقي الى خيار التحكيم من اجل كسب حقوقه المائية.[47]

الخيار الرابع :- محكمة العدل الدولية: من حق العراق ان يعرض قضية سد الجزرة وتداعياته السلبية على هذه المحكمة ، كونه يهدد الامن الانساني والسلم والامن الدوليين والتي تعد احدى اهم اهداف الامم المتحدة والتي قامت على اساسها ، فان للعراق حقوقا مائية في نهري دجلة والفرات لدى الجانب التركي ، وهي افضل خيار بعد خيار الدبلوماسية وخيار التحكيم وهو ادخال الامم المتحدة كطرف في قضية المياه في نهري دجلة والفرات وذلك عبر هيئة محكمة العدل الدولية ، وهذا يتطلب من الجانب العراقي تحركاً دبلوماسياً نشطاً وفعالاً ولاسيما على الدول دائمة العضوية وعلى رأسها الولايات المتحدة الامريكية ، والتي تعد حليفاً لتركيا ، كون ان قرارات محكمة العدل الدولية ملزمة لجميع اطرافها وفي حالة عدم تنفيذها سوف يتدخل مجلس الامن في القضية من اجل ضمان نفاذ قرارات المحكمة.

الخيار الخامس :- العسكري: يستخدم هذا الخيار في حال فشل كل الخيارات السابقة في ضل ازمة المياه في العراق ويمكن ان تتعالى بعض الاصوات داخل العراق والمطالبة باستخدام لغة التهديد واللجوء الى الخيارالعسكري ومطالبة القوات العراقية بتوجيه ضربة مباشرة لسد الجزرة كون ان السد قريب من الحدود العراقية حيث يبعد حوالي (30)كم كما ذكرنا سابقاً، او عن طريق تقديم الدعم الى حزب العمال الكردستاني واكراد جنوب تركيا من اجل عرقلة انجاز مشروع سد الجزرة ، لكن يرى الباحث ان الخيار العسكري مستبعد حالياً وذلك بسبب الاوضاع الحالية التي يعيشها العراق فضلاً انه سيدخل العراق في حرب مفتوحة مع تركيا نتيجة توجيه ضربة مباشرة للسد.

الاستنتاجات

لقد توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات :-

1- ان سد الجزرة ليس السد الاخير في مخطط الحكومة التركية بل هنالك مشاريع مستقبلية على نهر دجلة وهي مشروع سهل صلوبي وسد ديوه كيجيدي الذي يروي مساحة (36000)دونم وسد كوك هو الذي يروي مساحة(16000)دونم .

2- ان انجاز سد الجزرة على نهر دجلة سيؤدي الى نقص في حجم استخدام المياه في القطاعات الاقتصادية الزراعية والخدمية وبالتالي نقص في حصة العراق من المياه .

3- استمرار تركيا في انشاء مشاريعها على نهري دجلة والفرات من دون مراعاة حقوق العراق وسوريا المائية وخصوصاً سد الجزرة على نهر دجلة .

4- ان انخفاض الوارد المائي لنهر دجلة اثناء جريانه في العراق سيعرض الاهوار في جنوب العراق الى الجفاف وبالتالي تعرض المنظومة الاحيائية التي تضمها هذه الاهوار الى هلاك ما تحويه من ثروات سمكية ونباتات مائية وانواع مختلفة من الطيور ويؤثر على سكان واجبارهم على الهجرة الى مناطق اخرى .

5- عند انجاز مشروع سد الجزرة سيؤدي الى نقص في الوراد المائي لنهر دجلة داخل العراق من(20.93)مليار م^3/سنة الى ما يقارب(9.7) مليار م^3/سنة اي ان ما دون 50% من نسبة المياه المتوقفة فيه حالياً، وهذا سوف ينعكس على السكان القانطين على نهر دجلة .

6- ان تأثير سد الجزرة سيعمل على حرمان عدد كبير من سكان الحوض من مياه الشرب.

7- ان مشروع سد الجزرة سوف يؤدي الى تردي الاوضاع الاقتصادية للفلاحين والمزارعين من عدم مزاولة اعمالهم الزراعية لكونهم يعتمدون بشكل رئيسي على مياه نهر دجلة في ري حقولهم الزراعية بسبب قلة المياه وهذا بدوره يؤدي الى زيادة معدلات البطالة في العراق مما يؤدي الى استيراد المحاصيل الزراعية من دول الجوار.

8- بسبب سد الجزرة فان ثلث الاراضي الزراعية في العراق مهددة بالتصحر والجفاف خلال السنوات القادمة اي حرمان ما يقارب(669)الف هكتار من الاراضي الزراعية في العراق من مياه الري وتحولها الى اراض غير صالحة للزراعة وبالتالي زيادة نسبة الاراضي المتصحرة في العراق.

9- لدى تركيا اهداف اقتصادية وسياسية وامنية من انشاء سد الجزرة.

10- ان تركيا ترى بان سلاح المياه في المستقبل هو اشد اثرا واكثر فتكا من الاسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية ، فضلاً على انها اكثر نظافة واقل ضجيجا ، لذلك فهي ترغب في تحقيق الهيمنة الاقليمية بواسطة ورقة المياه .

11- عند تشغيل سد الجزرة سوف يؤدي الى توقف العمل في منظومة الطاقة الكهرومائية المقامة على طول نهر دجلة وتحديداً في سد سامراء وسد الموصل وخروجهما عن الخدمة بسبب نقص المياه.

الهوامش :-

(*) مشروع الكتاب (GAP)وهو مشروع الاناضول الكبير ، مشروع احياء مناطق جنوب شرق تركيا او بلاد الاناضول المجاورة للحدود العراقية والسورية ، وان تركيا من خلال هذا المشروع تتحكم بكميات المياه المتدفقة نحو نهري دجلة والفرات ، والذي يضم حوالي(22)سد ضخماً اخرها سد الجزرة ، فضلاً عن ذلك مشروع تخزيني ومحطات لتوليد الطاقة الكهرومائية وشبكة اروائية كبيرة لري الاراضي الزراعية في جنوب شرق تركيا والذي يبلغ قدرته التخزينية لهذا المشروع حوالي(100)م^3، والذي يمثل ثلاث اضعاف القدرة التخزينية للسدود السورية والعراقية كافة ، للمزيد انظر : هادي الربيعي ، مشروع الغاب بعد الفرات – دجلة والضحية ، ص1. على الرابط التالي https://www.googel.com

1- رمضان حمزة محمد ، سد الجزرة .. السد الاكثر خطورة وتأثيراً على مستقبل العراق المائي ، مقال منشور ، الحوار المتمدن ، العدد(7321)،2023/7/26، بلاصفحة .
2- فارس مظلوم مكي ومحمد مظفر صالح ، الموقف القانوني للعراق من انشاء مشروع سد اليسو التركي على نهر دجلة ، بحث منشور ، مجلة كلية المعارف الجامعة ، المجلد(30)العدد(1)، 2020 ،ص878.
3- سندس سرحان احمد ، السياسة المائية تجاه العراق ، بحث منشور، مجلة المنصور، العدد(35)، 2021 ، ص8.
4- بوتان مصطفى اسماعيل ، قضايا العلاقات التركية – العراقية (قضية المياه نموذجاً)، رسالة ماجستير(غير منشورة)،جامعة الشرق الادنى ، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، العلاقات الدولية ، 2021 ، ص54.
5- احمد جاسم ابراهيم الشمري ، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الاقليمي العربي (سوريا – العراق)، بحث منشور ، مجلة بابل للدراسات الانسانية ، المجلد(10)العدد(2)، 2020،ص50.
6- حبيب راضي طلفاح الدليمي ، توزيع السكان في تركيا ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، معهد الدراسات الاسيوية ، والافريقية(الملغى)، الجامعة المستنصرية ، 1988، ص5.
7- عبد الستار سليمان حسين ، "مشاريع جنوب الاناضول(الكاب)الجوانب الفنية"، بحث منشور ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد(7)، بغداد ، 2000 ، ص49.
8- تمارا كاظم الاسدي ، السياسة المائية التركية تجاه العراق للفترة من (2000 – 2020) رسالة ماجستير ، منشورة ، المركز الديمقراطي العربي ، 2021 ، ص6 – 7.
9- عمر كامل حسن ، النظام الشرق اوسطي وتأثيره على الامن المائي العربي ، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ، ط1 ، 2008 ، ص457.
10- عبد العزيز شحاتة المنصور ، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، كانون الثاني ، 2000 ، ص194 – 195.
11- سندس سرحان احمد ،مصدر سابق ،ص6 .
12- تمارا كاظم الاسدي ، مصدر سابق ،ص4 .
13- ماهر اسماعيل ابراهيم الجبوري ، تركيا ودول الجوار ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2006 ، ص23.
14- علي عبد الهادي ، المجال الحيوي للاقتصاد التركي واثاره وانعكاساته اقليمياً مع التركيز على الانعكاسات الخاصة بالعراق ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 1997 ، ص193.
15- حسين وحيد عزيز ورفل حسين نجم ، السياسة المائية التركية في حوض نهر دجلة ، بحث منشور ، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، جامعة بابل، العدد(23)، 2015 ، ص582-583 .
16- عمر كامل حسن ،مصدر سابق ،ص455.
17- بوتان مصطفى اسماعيل ،مصدر سابق ،ص54.
18- احمد النجار ، ما الدوافع الاستراتيجية وراء مشروع الكاب ، صحيفة الاتحاد الاماراتية ، ع(8431)، 1996/2/20، بلا صفحة .

19- فرح عبد الكريم محمد ، النزاع على المياه بين العراق وتركيا (2003 – 2014)، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم، جامعة الشرق الاوسط، 2014، ص127.
20- حسين عبد المجيد حميد، سد اليسو التركي واثره على الوارد المائي لنهر دجلة في العراق، بحث منشور، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، ع(68)، 2015،ص9.
21- بوتان مصطفى اسماعيل ،مصدر سابق ،ص60.
22- اسامة السعيدي، الانعكاسات المستقبلية على انشاء سد اليسو التركي، بحث منشور، مجلة الملتقى، العدد(15)، مؤسسة افاق للدراسات والابحاث العراقية، ،ص77.
23- حسين عبد المجيد حميد، مصدر سابق،ص11.
24- ROJECT BACTTO HAUNT KURDS TURKEYDAY)BY Laure smith-spark-BBC News \ http://www.BBCNews.net.
25- فارس مظلوم مكي ومحمد مظفر صالح،مصدر سابق،ص883.
26- عبد الله حسون ، مشكلة المياه ما بين العراق ودول الجوار والاثار الاقتصادية والسياسية الناجمة عنها ، دراسة في الجغرافية الاقتصادية ، بحث منشور، مجلة الفتح، ع(38)، 2009،ص19.
27- ناجي ملاعب ، جيوبوليتيك المياه في الشرق الاوسط – مخاطر اقتراحات وحلول ، (الجزءالاول)، 2022/8/8 ، على الرابط التالي :https://defensearabia.com ،ص5.
28- عبد الكريم جابر شنجار العيساوي ، المشاريع المائية التركية والايرانية وانعكاساتها على الوضع المائي والغذائي والبيئي في العراق، اوراق سياسات ادارة الموارد المائية، شبكة الاقتصاديين العراقيين،بلاسنة،ص20.
29- صلاح الزبيدي ، حصار السدود الايرانية لمياه العراق ،مقال كتابي ، أبريل ، 2021،ص1-2.
30- https://www.google.com search
31- فارس مظلوم مكي ومحمد مظفر صالح،مصدر سابق،ص884-885.
32- حامد عبيد حداد، تحديات الامن المائي للعراق(لحوضي دجلة والفرات)، بحث منشور، ع(51)مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2012، ص99.
33- فاضل عبد علي الشويلي ، مستقبل العلاقات العراقية التركية ، أزمة المياه أنموذجاً ، بحث منشور ، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد (2)، العدد (17) 2019 ، ص 148 -149 .
34- محمد احمد السامرائي، نهر الفرات بين الاستحواذ التركي والاطماع الصهيونية، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ط1، 2001،ص38.
35- اسراء عادل، ازمة المياه في العراق، منشور على الرابط التالي hhttps://shafcenhrt.org
36- انور جليل هاشم، دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوضي دجلة والفرات، دراسات دولية، ع(43)بلا سنة،ص69.
37- طارق المجذوب، لا احد يشرب، بيروت، شركة رياض الريس للكتب والنشر، ط1، 1998،ص247-248.
38- Sahib Al-Rubaie "Integrated water Resources Management", Damascus, 2003, p.33.
39- نهرين جواد شرقي، تأثير الادارة المشتركة للموارد المائية لحوضي دجلة والفرات في امن واستقرار العراق، تخصص سياسة دولية، 2023،ص11.

40- محمد مرور، الصراع على المياه في الشرق الاوسط، منشور على موقع الجزيرة نت بتاريخ 2008/1/12،بلا صفحة.
41- زلميس م.دومينغيز كورتينا، الماء مورد حيوي ومصدر للنزاعات في مطلع الالفية الجديدة، فصل من كتاب الصراع حول المياه الارث المشترك للانسانية ، مركز البحوث العربية والافريقية ، ترجمة سعد الطويل ومصطفى مجدي ، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 2005،بلاصفحة.
42- عادل البديوي ، المياه في خيارات العراق الاستراتيجية تجاه تركيا، مقال منشور، وكالة انباء براثا، ع (46)، مجلة حوار الفكر، بتاريخ 2019/7/20،ص3.
43- عادل البديوي، مصدر نفسه،ص4.
44- سلوى احمد ميدان ومحمد سليم محمد امين، اشكالية ازمة المياه المشتركة بين العراق ودول الجوار، دراسة قانونية، بحث منشور، مجلة الكوفة، ع(46)، 2020،ص12.
45- شعبان عبد الله فهد العلواني ، حقوق العراق وتركيا في نهري دجلة والفرات بحسب القانون الدولي للمدة ما بين 1970 – 2010، ط1، اصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية، بغداد 2013،ص317.
46- سلوى احمد ميدان ومحمد سليم محمد امين، مصدر نفسه،ص17-18.
47- عادل البديوي،مصدر سابق،ص5.

المصادر العربية:-

1- احمد النجار ، ما الدوافع الاستراتيجية وراء مشروع الكاب ، صحيفة الاتحاد الاماراتية ، العدد(8431)، 1996/2/20.
2- احمد جاسم ابراهيم الشمري ، سياسة تركيا المائية وانعكاساتها على دول الجوار الاقليمي العربي (سوريا – العراق)، بحث منشور ، مجلة بابل للدراسات الانسانية ، المجلد(10)العدد(2)، 2020.
3- اسامة السعيدي، الانعكاسات المستقبلية على انشاء سد اليسو التركي، بحث منشور، مجلة الملتقى، العدد(15)، مؤسسة افاق للدراسات والابحاث العراقية، 2009.
4- اسراء عادل، ازمة المياه في العراق، منشور على الرابط التالي hhtps://shafcenhrt.org.
5- انور جليل هاشم، دوافع الصراع ومحفزات التعاون على المياه في حوضي دجلة والفرات، دراسات دولية، العدد (43) بلا سنة.
6- أنور جليل هاشم ، سيناريوهات الصراع والتعاون على المياه بين العراق وتركيا بعد انشاء سد اليسو التركي على نهر دجلة ، بحث منشور ، مجلة المستقبل العربي، بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية ، العدد (159).
7- بوتان مصطفى اسماعيل ، قضايا العلاقات التركية – العراقية (قضية المياه نموذجاً)، رسالة ماجستير(غير منشورة)،جامعة الشرق الادنى ، كلية العلوم الاقتصادية والادارية، العلاقات الدولية ، 2021.
8- تمارا كاظم الاسدي ، السياسة المائية التركية تجاه العراق للفترة من (2000 – 2020) رسالة ماجستير ، منشورة ، المركز الديمقراطي العربي ، 2021.
9- حامد عبيد حداد، تحديات الامن المائي للعراق(لحوضي دجلة والفرات)، بحث منشور، العدد (51) مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، 2012.
10- حبيب راضي طلفاح الدليمي ، توزيع السكان في تركيا ، رسالة ماجستير(غير منشورة)، معهد الدراسات الاسيوية والافريقية (الملغى)، الجامعة المستنصرية ، 1988.
11- حسين عبد المجيد حميد، سد اليسو التركي واثره على الوارد المائي لنهر دجلة في العراق، بحث منشور، مجلة ديالى للبحوث الانسانية، العدد(68)، 2015.

12- حسين وحيد عزيز ورفل حسين نجم ، السياسة المائية التركية في حوض نهر دجلة ، بحث منشور ، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية ، جامعة بابل، العدد(23)، 2015.
13- رمضان حمزة محمد ، سد الجزرة .. السد الاكثر خطورة وتأثيراً على مستقبل العراق المائي ، مقال منشور ، الحوار المتمدن ، العدد(7321)،2023/7/26.
14- زلميس م.دومينغيز كورتينا، الماء مورد حيوي ومصدر للنزاعات في مطلع الالفية الجديدة، فصل من كتاب الصراع حول المياه الارث المشترك للانسانية ، مركز البحوث العربية والافريقية ، ترجمة للسعد الطويل ومصطفى مجدي ، القاهرة، مكتبة مدبولي، ط1، 2005.
15- سلوى احمد ميدان ومحمد سليم محمد امين، اشكالية، ازمة المياه المشتركة بين العراق ودول الجوار، دراسة قانونية، بحث منشور، مجلة الكوفة، ع(46)، 2020،ص11.
16- سندس سرحان احمد ، السياسة المائية تجاه العراق، بحث منشور، مجلة المنصور، العدد(35)، 2021.
17- شعبان عبد الله فهد العلواني، حقوق العراق وتركيا في نهري دجلة والفرات بحسب القانون الدولي للمدة ما بين 1970 – 2010، ط1، اصدارات مشروع بغداد عاصمة الثقافة العربية، بغداد 2013.
18- صلاح الزبيدي ، حصار السدود الايرانية لمياه العراق ،مقال كتابي ، أبريل ، 2021.
19- طارق المجذوب، لا احد يشرب، بيروت، شركة رياض الريس للكتب والنشر، ط1، 1998.
20- عادل البديوي ، المياه في خيارات العراق الاستراتيجية تجاه تركيا، مقال منشور، وكالة انباء براثا، العدد(46)، مجلة حوار الفكر، بتاريخ 2019/7/20.
21- عبد الستار سليمان حسين ، "مشاريع جنوب الاناضول (الكاب)الجوانب الفنية"، بحث منشور ، مجلة دراسات اجتماعية ، العدد(7)، بغداد ، 2000.
22- عبد العزيز شحاتة المنصور ، المسألة المائية في السياسة السورية تجاه تركيا ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، كانون الثاني ، 2000.
23- عبد الكريم جابر شنجار العيساوي ، المشاريع المائية التركية والايرانية وانعكاساتها على الوضع المائي والغذائي والبيئي في العراق، اوراق سياسات ادارة الموارد المائية، شبكة الاقتصاديين العراقيين، بلاسنة.
24- عبد الله حسون ، مشكلة المياه ما بين العراق ودول الجوار والاثار الاقتصادية والسياسية الناجمة عنها ، دراسة في الجغرافية الاقتصادية ، بحث منشور، مجلة الفتح، العدد(38)، 2009.
25- علي تانغلو وأخرون، أطلس الجمهورية التركية،جامعة أسطنبول،1961.
26- علي عبد الهادي ، المجال الحيوي للاقتصاد التركي واثاره وانعكاساته اقليمياً مع التركيز على الانعكاسات الخاصة بالعراق ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة بغداد ، كلية الادارة والاقتصاد ، 1997.
27- عمر عطار مصطفى ، مستقبل استراتيجية تركيا المائية في سوريا والعراق ، رسالة ماجستير(غير منشورة)،كلية العلوم السياسية جامعة السليمانية ، 2018.
28- عمر كامل حسن ، النظام الشرق اوسطي وتأثيره على الامن المائي العربي ، دار رسلان للطباعة والنشر والتوزيع ، دمشق ، سوريا ، ط1 ، 2008.
29- فارس مظلوم مكي ومحمد مظفر صالح ، الموقف القانوني للعراق من انشاء مشروع سد اليسو التركي على نهر دجلة ، بحث منشور ، مجلة كلية المعارف الجامعة ، المجلد(30)العدد(1)، 2020.
30- فرح عبد الكريم محمد ، النزاع على المياه بين العراق وتركيا (2003 – 2014)، رسالة ماجستير، قسم العلوم السياسية، كلية العلوم، جامعة الشرق الاوسط، 2014.

31- فاضل عبد علي الشويلي ، مستقبل العلاقات العراقية التركية ، أزمة المياه أنموذجاً ، بحث منشور ، مجلة دراسات العلوم الانسانية والاجتماعية ، المجلد (2)، العدد (17) 2019 .
32- ماهر اسماعيل ابراهيم الجبوري ، تركيا ودول الجوار ، اطروحة دكتوراه (غير منشورة)، كلية التربية ، الجامعة المستنصرية ، 2006.
33- محمد احمد السامرائي، نهر الفرات بين الاستحواذ التركي والاطماع الصهيونية، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ط1، 2001.
34- محمد مرور، الصراع على المياه في الشرق الاوسط، منشور على موقع الجزيرة نت بتاريخ 2008/1/12.
35- ناجي ملاعب ، جيوبوليتيك المياه في الشرق الاوسط – مخاطر اقتراحات وحلول ،(الجزءالاول)، 2022/8/8 ، على الرابط التالي :https://defensearabia.com
36- نهرين جواد شرقي، تأثير الادارة المشتركة للموارد المائية لحوضي دجلة والفرات في امن واستقرار العراق، تخصص سياسة دولية، 2023.

Reference :

1- Ahmed Al-Najjar, What are the strategic motives behind the KAB project? Al-Ittihad newspaper, UAE, Issue No. (8431), 2/20/1996.
2- Ahmed Jassim Ibrahim Al-Shammari, Türkiye's water policy and its repercussions on the Arab regional neighboring countries (Syria - Iraq), published research, Babel Journal of Humanities, Volume (10), Issue (2), 2020.
3- Osama Al-Saeedi, Future Implications for the Construction of the Turkish Ilisu Dam, published research, Al-Multaqa Magazine, Issue (15), Afaq Foundation for Iraqi Studies and Research, 2009.
4- Israa Adel, Water Crisis in Iraq, published on the following link: hhtps://shafcenhrt.org.
5- Anwar Jalil Hashem, Motives of Conflict and Incentives for Cooperation over Water in the Tigris and Euphrates Basins, International Studies, Issue (43), no year.
6- Anwar Jalil Hashim, Scenarios of Conflict and Cooperation over Water between Iraq and Turkey after the Construction of the Turkish Ilisu Dam on the Tigris River, published research, Al-Mustaqbal Al-Arabi Magazine, Beirut, Center for Arab Unity Studies, Issue (159).
7- Botan Mustafa Ismail, Issues of Turkish-Iraqi Relations (The Water Issue as a Model), Master's Thesis (unpublished), Near East University, Faculty of Economics and Administrative Sciences, International Relations, 2021.
8- Tamara Kazim Al-Asadi, Turkish Water Policy towards Iraq for the period (2000-2020), Master's Thesis, published, Arab Democratic Center, 2021.
9- Hamid Obaid Haddad, Water Security Challenges for Iraq (Tigris and Euphrates Basins), published research, Issue (51), Center for International Studies, University of Baghdad, 2012.
10- Habib Radi Talfah Al-Dulaimi, Population Distribution in Türkiye, Master's Thesis (unpublished), Institute of Asian and African Studies (cancelled), Al-Mustansiriya University, 1988.

11- Hassan Abdul Majeed Hamid, The Turkish Ilisu Dam and its Impact on the Water Intake of the Tigris River in Iraq, Published Research, Diyala Journal of Humanities Research, Issue (68), 2015.
12- Hussein Wahid Aziz and Rafel Hussein Najm, Turkish Water Policy in the Tigris River Basin, published research, Journal of the College of Basic Education for Educational and Human Sciences, University of Babylon, Issue (23), 2015.
13- Ramadan Hamza Muhammad, Al-Jazra Dam... The most dangerous and influential dam on Iraq's water future, published article, Al-Hewar Al-Mutamadin, Issue (7321), 7/26/2023.
14- Zalmis M. Dominguez Cortina, Water: A Vital Resource and a Source of Conflicts at the Beginning of the New Millennium, a chapter from the book The Conflict over Water: The Common Heritage of Humanity, Arab and African Research Center, translated by Al-Saad Al-Tawil and Mustafa Magdy, Cairo, Madbouly Library, 1st ed., 2005.
15- Salwa Ahmed Midan and Muhammad Salim Muhammad Amin, Problematic, the crisis of shared water between Iraq and neighboring countries, a legal study, published research, Al-Kufa Magazine, No. (46), 2020, p. 11.
16- Sundus Sarhan Ahmed, Water Policy towards Iraq, published research, Al-Mansour Journal, Issue (35), 2021.
17- Shaaban Abdullah Fahd Al-Alwani, The Rights of Iraq and Turkey in the Tigris and Euphrates Rivers According to International Law for the Period 1970-2010, 1st ed., Publications of the Baghdad Arab Capital of Culture Project, Baghdad 2013.
18- Salah Al-Zubaidi, Iranian Dams' Blockade of Iraq's Water, Written Article, April, 2021.
19- Tariq Al-Majzoub, No One Drinks, Beirut, Riad Al-Rayyes Books and Publishing Company, 1st ed., 1998.
20- Adel Al-Badawi, Water in Iraq's Strategic Options towards Türkiye, published article, Brasha News Agency, Issue (46), Dialogue of Thought Magazine, dated 7/20/2019.
21- Abdul Sattar Suleiman Hussein, "South Anatolia (Kaap) Artistic Projects", published research, Social Studies Journal, Issue (7), Baghdad, 2000.
22- Abdul Aziz Shahata Al-Mansour, The Water Issue in Syrian Policy Towards Türkiye, Center for Arab Unity Studies, Beirut, January 2000.
23- Abdul Karim Jaber Shangar Al-Issawi, Turkish and Iranian water projects and their impact on the water, food and environmental situation in Iraq, Water Resources Management Policy Papers, Iraqi Economists Network, Balasna
24- Abdullah Hassoun, The Water Problem between Iraq and Neighboring Countries and the Economic and Political Effects Resulting from It, A Study in Economic Geography, Published Research, Al-Fath Magazine, Issue (38), 2009.
25- Ali Tanglu and others, Atlas of the Turkish Republic, Istanbul University, 1961.

26- Ali Abdul Hadi, The Vital Field of the Turkish Economy and its Regional Effects and Repercussions with a Focus on the Repercussions for Iraq, PhD Thesis (Unpublished), University of Baghdad, College of Administration and Economics, 1997.
27- Omar Attar Mustafa, The Future of Türkiye's Water Strategy in Syria and Iraq, Master's Thesis (Unpublished), College of Political Science, University of Sulaymaniyah, 2018.
28- Omar Kamel Hassan, The Middle Eastern System and Its Impact on Arab Water Security, Dar Raslan for Printing, Publishing and Distribution, Damascus, Syria, 1st ed., 2008.
29- Faris Mazloum Makki and Muhammad Muzaffar Saleh, Iraq's legal position on the establishment of the Turkish Ilisu Dam project on the Tigris River, published research, Journal of the College of Knowledge University, Volume (30), Issue (1), 2020.
30- Farah Abdul Karim Muhammad, The Water Dispute between Iraq and Turkey (2003-2014), Master's Thesis, Department of Political Science, Faculty of Science, Middle East University, 2014.
31- Fadhel Abdul Ali Al-Shuwaili, The Future of Iraqi-Turkish Relations, The Water Crisis as a Model, Published Research, Journal of Humanities and Social Sciences Studies, Volume (2), Issue (17) 2019.
32- Maher Ismail Ibrahim Al-Jabouri, Türkiye and Neighboring Countries, PhD Thesis (unpublished), College of Education, Al-Mustansiriya University, 2006.
33- Muhammad Ahmad Al-Samarra'i, The Euphrates River between Turkish Conquest and Zionist Ambitions, Baghdad, Dar Al-Shu'un Al-Thaqafiyah, 1st ed., 2001.
34- Muhammad Marour, The Conflict over Water in the Middle East, published on Al Jazeera Net on 1/12/2008.
35- Naji Malaeb, Water Geopolitics in the Middle East - Risks, Proposals and Solutions, (Part One), 8/8/2022, at the following link: https://defensearabia.com.
36- Nahreen Jawad Sharqi, The Impact of Joint Water Resources Management of the Tigris and Euphrates Basins on the Security and Stability of Iraq, International Politics Specialization, 2023.
37- (ROJECT BACTTO HAUNT KURDS TURKEYDAY)BY Laure smith-spark-BBC News \ http://www.BBCNews.net.
38- https://www.google.comsearch
39- Sahib Al-Rubaie "Integrated water Resources Management", Damascus, 2003, p.33.

مجلة كلية التربية الاساسية
كلية التربية الاساسية – الجامعة المستنصرية
Journal of the College of Basic Education Vol.31 (NO. 134) 2025, pp. 228-254

The Turkish Cizre Dam and its impact on the water flow of the Tigris River in Iraq

Prof. Dr. Wissam Ali Kitan
Directorate General of Diyala Education
awisam780@gmail.com

Abstract :
This research addresses the Jazira Dam, which Turkey plans to build on the Tigris River, (40) km north of the Iraqi-Turkish border, and the serious and significant impacts it will have on water, human, environmental, and economic resources. Upon completion of the dam, the water flow in the Tigris River will decrease by approximately (9.7) billion m3/year, compared to the normal water flow before the dam was built, which was approximately (20.93) billion m3/year. This decrease represents approximately 50% of the current flow of water, in addition to the deterioration of water quality compared to its previous normal state. It will also deprive approximately (696) thousand hectares of agricultural land in Iraq of irrigation water, transforming it into unsuitable land for agriculture, thus increasing the area of desertified land in Iraq. Turkey's goal in building the dam is to advance its regional agenda by pursuing its strategic development plans to establish a regional "water superpower" that would give it control over the waters of the Tigris River. This raises numerous political, security, environmental, economic and demographic issues that carry negative consequences for Iraq, which is threatened with losing a third of its agricultural land, a decline in its livestock wealth and a large wave of displacement. These repercussions and effects are reinforced by a number of political and natural factors that exacerbate the Tigris River water crisis in the country.

Keywords: dam, Jazira , Turkish.